الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة عباس لغرور/ خنشلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

Abbas Laghrour University / Khenchela
College of Law and Political Science
Law Department

قسم الحقوق **نيابة العمادة للدراسات بعد التخرج**

مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

–الأمن الغذائي والأمن الصحي نموذجا–

مذكرة مقدمة لنيل شهادة مـــاســتـــر أكاديمي في الحقوق تخصص: قانون إداري

إعداد الطلب(ة):

- نصر الدين حشاني
- أيمن دزيري

تحت إشراف الأستاذ(ة):

❖ د. توفيق عط الله

اسم ولقب الاستاذ(ة)	الرتبة العلمية	الصفة
سلام سميرة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
توفيق عط الله	أستاذ التعليم العالي	مشرفا
حشوف لبنى	أستاذ محاضر –أ–	مناقشا

الموسم الجامعي: 2024/2023

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا العمل، نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تذليل ما وجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف: البروفيسور توفيق عط الله

كما نشكر كل أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الرمز عباس لغرور خنشلة وجميع عمال الكلية بدون استثناء.

ونختتم بالشكر الخاص لأساتذة اللجنة المحترمة.

الإهـــــــداء

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني، إلى بسمة الحياة وسر الوجود "**الأم الغالية**" حفظها الله وأطال في عمرها والى سندي الكبير "**أبي الكريم**".

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب "**أخي وأخواتي**"، إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي

إلى من معهم سعدت برفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت،

إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني ألا أضيعهم "**أصدقائي**" من ساروا إلى درب الوصول إلى النجاح مهدي إلى كل الأحباب والأصحاب الذين رافقوني في مشواري الدراسي.

قائمة المحتويات

شكر وتقدير.....I

الإهـــداء.....II

قائمة المحتويات.....III

المـقدمـــة.....أ-و

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.....1

المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة ومؤشراتها.....3

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة.....3

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة.....7

المبحث الثاني: أهداف التنمية المستدامة.....11

المطلب الأول: حسب منظمة الأمم المتحدة.....11

المطلب الثاني: التنمية الغذائية في الجزائر.....14

خلاصة الفصل الأول:.....17

الفصل الثاني: ارتباط الامن الغذائي والصحي بالتنمية المستدامة في الجزائر.....18

تمهيد الفصل الثاني.....19

المبحث الأول: الأمن الغذائي.....20

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وبعض المتعلقات الأساسية به.....20

المطلب الثاني: العوامل المؤثر في الأمن الغذائي وأركانه.....27

المطلب الثالث: تحديات الأمن الغذائي.....30

المبحث الثاني: الأمن الصحي..... 34
المطلب الأول: التعريف بالأمن الصحي 35
المطلب الثاني: مؤشرات ومكونات الأمن الصحي 38
المطلب الثالث: تحديات الأمن الصحي وأطر تحقيقه..... 42
خلاصة الفصل الثاني..... 50
الخـاتمـة..... 51
المصادر والمراجع..... 55
المـلـخـص..... 61

الـمـقـدمـــة

أولا: تمهيد

تعد قضية التنمية المستدامة، بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، من بين القضايا التي تحظى بالاهتمام الدولي الواسع على مستويات متعددة. فقد جعلت هذه القضية منظمات دولية تعمل بجد على وضع أهداف وغايات عالمية تهدف إلى مكافحة الفقر وحماية البيئة وضمان السلام والازدهار لجميع سكان العالم. وعلى نحو متواز، اعتمدت المنظمات الإقليمية هذه الأهداف والتزمت الدول بالتعاون المشترك لتحقيقها.

وتعد أيضا قضية الأمن الغذائي من القضايا الأساسية والحيوية في الوقت الحاضر، حيث يعد الاهتمام بها أمرا ضروريا لا مفر منه، إذ يعتبر ضمن المتطلبات الأساسية للمجتمع. يترتب على الأمن الغذائي تأثير هام على اقتصاد الدولة واستقرارها، وغيابه يلقي بظلال كثيفة وأعباء ثقيلة على المجتمع وأمنه، حيث يُشكل عبئا اجتماعيا واقتصاديا جسيما. وبناء على أهميته وخطورته، فقد لقي الأمن الغذائي اهتماما كبيرا من المجتمع الدولي، إذ تم تضمينه كمكون أساسي ضمن أهداف التنمية المستدامة، وتحديدا الهدف الثاني الذي يسعى إلى القضاء على الجوع والفقر المدقع وضمان الأمن الغذائي للجميع.

وتعتبر مؤشرات التنمية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي من أبرز التحديات التي تواجه الدول في العالم اليوم، وتأتي الجزائر كواحدة من البلدان التي تسعى جاهدة لتحقيق هذه الأهداف. فالتنمية المستدامة تمثل ركيزة أساسية لتحقيق التقدم الشامل في مختلف المجالات، بينما يعتبر الأمن الغذائي أمرا أساسيا لضمان استمرارية الحياة وتحقيق الرفاهية للمواطنين.

كما تواجه الجزائر، مثل العديد من الدول الأخرى، تحديات كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة وضمان الأمن الغذائي لمواطنيها. تلك التحديات تشمل التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، وتوفير فرص العمل والتغلب على الفقر، إضافةً إلى ضمان الوصول المستدام والمنصف للغذاء لكافة شرائح المجتمع.

ومن هذا المنطلق سنحاول في هذه الدراسة عرض اطار شمولي للعلاقة بين الأمن الغذائي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومعرفة مدى التقدم في تحقيق متطلبات الأمن الغذائي والصحي وفق أهداف التنمية المستدامة وأهم التحديات التي تواجه تحقيق هذه المتطلبات.

ثانيا: الإشكالية

ومن خلال ما سبق ونظرا للأهمية الكبيرة التي يحظى بها موضوع التنمية المستدامة والأمن الغذائي يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ماهي مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر وما علاقتها بالأمن الغذائي والأمن الصحي؟

وهذا التساؤل يقودنا إلى طرح جملة من الأسئلة الفرعية والمتمثلة في:

- ما المقصود بالتنمية المستدامة؟
- هل للأمن الغذائي والصحي علاقة بالتنمية المستدامة؟ وما المقصود بهما؟
- ما هي متطلبات تأمين الغذاء والصحة في الجزائر، دون المساس بسلامة البيئة ومبادئ التنمية المستدامة؟

ثالثا: أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في محاولة المساهمة في تحديد الفجوات والتحديات التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة وتأمين الغذاء الصحي للمواطنين. كما توفر هذه الدراسة إطارا تحليليا لوضع الجزائر في مجالات الصناعة الغذائية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتسهم في توجيه السياسات والاستراتيجيات لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة وتحقيق الأمن الغذائي والصحي للمواطنين.

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- إبراز الجانب النظري للتنمية المستدامة والأمن الغذائي والصحي؛
- إبرزا دور وأهمية الأمن الغذائي والصحي في تحقيق التنمية المستدامة؛

- تحليل مشكلة الأمن الغذائي والصحي في الجزائر ومحاولة إيجاد الحلول والأطر اللازمة لتحقيقه؛

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

يعود اختيار الموضوع إلى أسباب ودوافع أهمها ما يلي:

- الميل الى المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات على المستوى الوطني والعالمي وتأثر تأثيرا مباشرا علينا كوننا من أفراد الشعب الجزائري معنيين بالدرجة الاولى بهذا الموضوع؛
- الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه بمجال تخصصنا؛
- محاولة التقريب بين الجانب النظري للتنمية المستدامة والأمن الغذائي والصحي؛
- إبراز أهمية التنمية المستدامة؛
- حاجة مكتبة الكلية لهذا النوع من الدراسات المتعلقة بالأمن الغذائي.

سادسا: منهج الدراسة

بهدف الإجابة عن مشكلة الدراسة والإلمام بمختلف جوانب الموضوع قيد الدراسة ومحاولة إثبات صحة الفرضيات أعلاه أو عدم صحتها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات وإبراز المفاهيم المتعلقة بالموضوع وفهم مكونات البحث.

سابعا: الدراسات السابقة

- دراسة محمود الأشرم عام 2007 تتناول التنمية الزراعية المستدامة ودور العوامل المختلفة في تحقيق استدامة القطاع الزراعي، مشيرة إلى أهمية المناخ والموارد المائية والأرضية والبيولوجية. كما تناولت التداخلات بين الزيادة السكانية والموارد البيئية، وأبرزت العناصر الأساسية لتواصلية القطاع الزراعي منها: مكافحة التصحر، والبدائل للمبيدات والكيماويات الزراعية، والبذار والتقنيات الحيوية ودور البحوث الزراعية والاستثمارات الزراعية، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. كما

ناقشت تأثيرات العولمة على الغذاء من خلال تحرير تجارة العالمية، وختمت بالخيارات المستقبلية للأمن الغذائي العالمي وتكاليفه ودور أمريكا في ذلك، مع النظر إلى الوضع الغذائي العربي ومحدداته.

- صدرت استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025 من المنظمة العربية للتنمية الزراعية بموجب قرار قمة الجزائر في عام 2005. تناولت الدراسة الدروس المستفادة من التجارب السابقة في تنمية القطاع الزراعي العربي، بما في ذلك الفقر وندرة المياه ومحدودية التطوير التقني واختلال التوازن بين الإنتاج وخدمات التسويق. كما أظهرت التحديات التي تواجه التنمية الزراعية، مثل زيادة القدرة على تنمية الموارد المائية والموائمة مع التغيرات الدولية والإقليمية، والاهتمام بالتطورات التكنولوجية وتوفير الغذاء الآمن وزيادة جاذبية الاستثمار الزراعي العربي. وختمت الاستراتيجية بوضع إطار زمني لتنفيذ أهدافها وبرامجها.
- تتناول دراسة نزار كاظم الخيكاني وسارة فخري أحمد الطالقاني "الأمن الغذائي في العراق بين التحديات ومتطلبات التنمية المستدامة"، محاولة لمعالجة قضية قصور السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي وتأثيرها على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة. تهدف الدراسة أيضًا إلى استكشاف متطلبات الأمن الغذائي في العراق وفرص تحقيقها في سياق التنمية المستدامة، وتحديات الأمن الغذائي سواء كانت خارجية أو محلية وتحليل أسباب عدم نجاحه، مع النظر في ظروف العراق المتنوعة. يعتمد البحث على منهج استقرائي لتحليل مسببات المشكلة بالإضافة إلى منهج وصفي تحليلي للنتائج الرئيسية.

ثامنا: خطة الدراسة

بهدف تحقيق أهداف الدراسة ومعالجة إشكاليتها بصورة علمية تم تقسيم البحث إلى فصلين متكاملين فيما بينها، تسبق هذان الفصلان مقدمة عامة وتليهما خاتمة عامة، ونوضح فيما يلي بالترتيب هذه الأقسام مع ذكر محتوى كل قسم.

المقدمة: من خلالها تم التطرق إلى مشكلة الدراسة، وتوضيح أهمية وأهداف الدراسة، أسباب اختيار الموضوع، المنهج المتبع، الدراسات السابقة وخطة الدراسة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة: يتضمن هذا الفصل الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة وذلك باستعراض مفهوم التنمية المستدامة ومؤشراتها كمبحث أول، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه إلى أهداف التنمية المستدامة.

الفصل الثاني: ارتباط الأمن الغذائي والصحي بالتنمية المستدامة في الجزائر: ويتضمن هذا الفصل ارتباط الأمن الغذائي والصحي بالتنمية المستدامة في الجزائر وذلك بتناوله للأمن الغذائي كمبحث أول، والأمن الصحي كمبحث ثاني.

الخاتمة: تم اختتام الدراسة بخاتمة عامة تم والإجابة فيها عن الإشكالية المطروحة في المقدمة، والخروج أيضا ببعض النتائج والتوصيات المقترحة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

تمهيد الفصل الأول:

لقد أسهم النمو السريع وغير المتوازن للتقدم الصناعي والاقتصادي والتطورات غير المنضبطة المصاحبة له في تنامي سلسلة من المشاكل ذات الطابع البيئي، حيث أضحت قضايا التدهور البيئي كالتصحر والضغوطات الإنسانية على البيئة والفقر والبطالة تمثل واقعا مؤلما ملازما للحياة المعاصرة، خاصة مع تعزيز نموذج الحداثة المعولم والتقنيات المتطورة لقدرة البشر على الأضرار بالبيئة، ومما لا شك فيه أن جل هذه المشكلات ناتج عن سوء التسيير للبيئة، بحيث لم تعد تكتسي صبغة محلية محدودة، ولكنها تفاقمت لتصبح انشغالا جهويا ودوليا.

وبسبب تعاظم خطر تلك المشاكل من جهة، وتقلص نسبة الموارد على الأرض وإضعاف قدراتها على تجديد ذاتها من جهة أخرى، فإن هناك حاجة ملحة لترشيد التعامل الإنساني عن طريق تبني ما يعرف بالتنمية المستدامة.

ولإيضاح ماهية التنمية المستدامة، سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى كل من:

المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة ومؤشراتها

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة

المبحث الثاني: أهداف التنمية المستدامة

المطلب الأول: حسب منظمة الأمم المتحدة

المطلب الثاني: التنمية الغذائية في الجزائر

المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة ومؤشراتها

تروج أجندة القرن الحادي والعشرين الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة كالآليات تستخدم لترجمة أهداف دولة ما وتطلعاته في مجال التنمية المستدامة إلى سياسات وأعمال ملموسة وتمثل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة أحد المسالك التي تعتمدها الدول لمواجهة التحديات التي يطرحها السير صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والمحلي وحتى الإقليمي وقد تحولت إستراتيجية التنمية المستدامة منذ قمة الأرض التي انعقدت في 1992م من إستراتيجية وطنية بيئية إلى إستراتيجية تشمل جوانب اقتصادية واجتماعية و بيئية وذلك ما شددت عليه قمة الأرض.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

نظرا لحداثة وعمومية مفهوم التنمية المستديمة فقد تنوعت معانيه في مختلف المجالات العلمية والعملية فالبعض يتعامل مع هذا المفهوم كرؤية أخلاقية، والبعض الآخر كنموذج تنموي جديد وهناك من يرى بأن المفهوم عبارة عن فكرة عصرية للبلدان الغنية، مما أضفى على مفهوم التنمية المستديمة نوع من الغموض ولإزالة ذلك يتعين عرض مختلف التعاريف[1].

ولقد أصبح مفهوم التنمية المستديمة واسع التداول ومتعدد المعاني والمشكل ليس في غياب التعاريف وانما في تعددها واختلاف معانيها.

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة

وتدل التنمية لغة على الزيادة والنماء والكثرة والوفرة والمضاعفة والإكثار، بينما يختلف مفهوم التنمية الاصطلاحي من مجال إلى آخر فيتخذ دلالة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو بيولوجية أو نفسية.

ولقد ارتبط مصطلح التنمية في البداية بالتقدم والتخطيط والإنتاج ليصبح فيما بعد ذا أبعاد مادية ومعنوية ولكن التنمية بالمفهوم العام "هي تحسين ظروف المواطنين وتغيير مستوى معيشتهم

[1] قاسم، خالد مصطفى، ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص27.

عن طريق تحسين دخلهم الفردي والرفع من شروط الرعاية الصحية، وتقديم أحسن منتوج في مجال التربية والتعليم والتثقيف عبر تكثيف برامج العمل ذات الطابع البشري والإنساني والأهلي، واعداد مشاريع تنموية واستثمارات من أجل خدمة هؤلاء المواطنين والأجيال اللاحقة ضمن ما يسمى بالتنمية المستدامة أو الطويلة الأمد"[1].

وترتبط التنمية أيضا بالتحديث والتغيير والعصرنة وتحقيق مؤشرات النمو الاقتصادي والرفع من الإنتاجية وتحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي والصناعي والاعتماد على العقلانية، والتصنيع من أجل اللحاق بالدول المتقدمة والدخول في سراديب العولمة التي لا تؤمن سوى بالمنافسة والعمل المتواصل واحتكار الأسواق.

وتم استخدم مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة سنة 1980م في الإستراتيجية العالمية للبقاء المنشورة من قبل الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة الذي أصبح فيما بعد الاتحاد الدولي للطبيعة والصندوق العالمي للطبيعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والتي تَّم التأكيد فيها على أهمية صون الموارد الموجودة في المحيط الحيوي، وأن يدخل ذلك في مفهوم التنمية الملائمة للبيئة، وعملت تلك الإستراتيجية على تقديم مفهوم الاستدامة كمفهوم جديد يربط بين المحافظة على العمليات الإيكولوجية والأنظمة الحيوية، التي يتفق الكثير من المهتمين بمفهومها على أنها آخر مفهوم من المفاهيم الكبرى للتنمية، خصوصا في خطابات وممارسات المنظمات الدولية[2].

وتعرف التنمية المستدامة على أنها" ذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي"[3].

كما تم تعريفها أيضا على أنها: "التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم"[1].

---

[1] الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر، الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 16، 2016م، ص299-311.

[2] حمداني، مجي الدين، **(حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص66.

[3] نهى الخطيب، **اقتصاديات البيئة والتنمية**، مركز دراسات واستشارات الإدارة، 2000، ص220.

وترى محكمة العدل الدولية أن التنمية المستدامة هي ضرورة التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة[2].

أما في التشريع الجزائري صدر أول قانون لحماية البيئة في الجزائر سنة 1983م وجاء هذا القانون خال من الاشارة مباشرة الى التنمية المستدامة فالوضع الذي كانت الجزائر فيه لم تكن البيئة من بين الأولويات، ليأتي قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة 03-10 حيث عرف التنمية المستدامة في المادة 4 منه بنصها:" مفهوم يقتضي التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي ادراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية"[3].

ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول أن التنمية المستدامة تسعى لتحقيق نوعية حياة أفضل للإنسان كاستغلال أمثل للموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ومحاولة إبقائها لمدة زمنية أطول حتى تستفيد منها الأجيال المستقبلية، كما تحافظ على استدامة الموارد غير المتجددة من النضوب وذلك بترشيد الاستهلاك والبحث عن البدائل لهذه الموارد، أما في حالة الموارد المتجددة تحاول أن تضبط طريقة الاستخدام حتى تدوم أطول، ويجب أن تستخدم هذه الموارد في كلتا الحالتين بطريقة مناسبة لا تؤدي إلى عجز بيئي وذلك للعلاقة الوطيدة بين التنمية المستدامة والبيئة.

الفرع الثاني: خصائص ومبادئ التنمية المستدامة

تتزايد اليوم أهمية التنمية المستدامة كمفهوم شامل يسعى إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات الحالية للمجتمعات والأجيال القادمة، وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها. يتميز المفهوم بخصائصه الفريدة والمبادئ التي

---

[1] الجودي صاطوري، مرجع سبق ذكره، ص300.

[2] زيد المال صافية، **(حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي العام)**، رسالة دكتوراه في القانون الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولدي معمري، تيزي وزو، 2013، ص27.

[3] القانون 03-10 المؤرخ في 19-07-2003م المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر عدد 43، الصادرة بتاريخ 20-07-2003م

تقوم عليها، والتي تشكل الأساس لبناء مستقبل مستدام ومزدهر. سنستكشف من خلال هذا المطلب الخصائص الرئيسية للتنمية المستدامة والمبادئ الأساسية التي تحكمها.

1. خصائص التنمية المستدامة:

تتحدد أهم خصائص التنمية المستدامة في النقاط التالية[1]:

- التنمية المستدامة تنمية طويلة الأمد، حيث تأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال القادمة في موارد الأرض وتسعى إلى حمايتها.
- تعتمد على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات حيث تعمل جميعها بانسجام داخل منظومة البيئة بما يحقق التنمية المتواصلة المنشودة.
- تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية لكوكب الأرض.
- تحسين نوعية الحياة، إن الهدف الحقيقي للتنمية هو تحسين نوعية حياة البشر حياة أكثر صحة ويسر وتعليم أكثر حقوق.
- تؤدي التنمية المستدامة إلى زيادة البدائل المتاحة للتكيف مع البيئة عن مبدأ الاعتماد على الذات.
- تحافظ على عناصر المحيط الحيوي ومركباته الأساسية.

2. مبادئ التنمية المستدامة:

تفرض العلاقة الأساسية بين النمو والبيئة تحديد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها مفهوم التنمية المستدامة، وتشمل[2]:

- استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة: يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، وذلك راجع إلى أن البيئة الإنسانية هي نظام فرعي من النظام الكلي ولهذا تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب إلى تحقيق النظم الفرعية بشكل يؤدي إلى توازن بيئة الأرض عامة. وهذا الأسلوب هو أسلوب

[1] قاسم، خالد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص30.

[2] عبد الحميد مبروك الدسوقي، مفهوم التنمية الاستدامة وأهدافها، مجلة العربية للقياس والتقويم، العدد4، 2021، ص 271.

متكامل يهدف إلى الحفاظ على حياة المجتمعات من جميع النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية دون وجود تأثيرات سلبية متعاكسة بين هذه الجوانب، فمن المشكلات البيئة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية مثال السياسات الزراعية المطبقة في كثير من دول العالم والتي تؤثر بشكل رئيسي في تدهور التربة؛

- المشاركة الشعبية: يتطلب تحقيق التنمية المستدامة توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها؛
- مبدأ التوظيف الأمثل الديناميكي للموارد الاقتصادية؛
- مبدأ استطالة عمر الموارد الاقتصادية، والتخطيط الاستراتيجي لهذه الموارد؛
- مبدأ التوازن البيئي والتنوع البيولوجي؛
- مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة، وكذلك تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك[1].

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة

في عصرنا الحالي، تتزايد الحاجة إلى استيعاب مفهوم التنمية المستدامة ودورها في بناء مستقبل مستدام ومزدهر للبشرية والكوكب. تمثل مؤشرات التنمية المستدامة محورًا رئيسيًا في فهم التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمجتمعات. يهدف هذا المطلب إلى استكشاف أساسيات مفهوم التنمية المستدامة، وفهم أهمية استخدام مؤشراتها في قياس التقدم نحو أهداف الاستدامة الشاملة.

الفرع الأول: برنامج الأمم المتحدة لمؤشرات التنمية المستدامة

في دورتها الثالثة عام 1995م، وافقت هيئة الأمم المتحدة من خلال لجنة التنمية المستدامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية – والتي تم إنشائها سنة 1992م لضمان المتابعة الفعلية لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية – على برنامج عمل يخص مؤشرات التنمية المستدامة والتي

[1] عبد الحميد الدسوقي، المرجع نفسه، ص272.

تشمل الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والمؤسسية، وقد أسهمت العديد من المنظمات الحكومية والجماعات الأساسية المتدخلة كوكالات مسؤولة عن مؤشرات معينة، في بلورة هذا البرنامج.

بالإضافة إلى تعزيز الأنشطة الرئيسية والمتمثلة في جمع البيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة، فقد طلب من البلدان على الخصوص إيلاء اهتمام خاص لميادين مثل العوامل الديموغرافية، وتخطيط المدن، والفقر، والصحة، وحق الحصول على الموارد وكذلك المجموعات الخاصة مثل النساء، والشباب، والأطفال المعاقين، والعلاقة القائمة بين هذه الميادين وكذا مشكلة البيئة.

إن الهدف من برنامج عمل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة هي بالأساس الوصول إلى قائمة بمؤشرات التنمية المستدامة والمكيفة على المستوى الدولي، حيث تتسم بالمرونة الكافية بحيث يمكن قياسها واستخدامها في بلدان ذات مستويات تنموية مختلفة وعلى نحو يمكن من إجراء المقارنات ووضع هذه المؤشرات تحت تصرف صانعي القرار على المستوى الوطني[1].

ويحتوي هذا البرنامج على قائمة مكونة من 134 مؤشرا للتنمية المستدامة نشرت في شهر أغسطس من عام 1966م في وثيقة تعرف باسم " الكتاب الأزرق"، هذه المؤشرات مجمعة في أربع فئات كبيرة هي الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية، ومنظمة طبقا للإطار الكلاسيكي: تركيز، وضعية، إجابة.

وكل مؤشر من هذه المؤشرات مبين في بطاقة منهجية مفصلة تبين التعريف، ومناهج الحساب، ومعايير اختيار المؤشر من طرف منظمة الأمم المتحدة، وقد طلب من البلدان أن تختار من بين هذه المؤشرات تلك التي تتوافق مع أولوياتها الوطنية، وأهدافها وغاياتها.

[1] زاوية رشيدة وآخرون، **التنمية المستدامة في الجزائر، الواقع والتحديات**، ملتقى دولي تحت عنوان: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية، 02،03 ديسمبر 2019، ص159.

وطلب من بعض البلدان من جميع أقاليم العالم أن تختبر المؤشرات الـ 134 للتنمية المستدامة التي بلورتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، قصد تحليل انطباقها على أوضاعها وإمكانية ترقيمها.

الفرع الثاني: معايير اعداد وقياس مؤشرات للتنمية المستدامة

تحظى مؤشرات التنمية المستدامة بأهمية كبيرة في قياس التقدم نحو أهداف الاستدامة وتحقيق التنمية المستدامة. ومع زيادة التركيز على التنمية المستدامة، يصبح من الضروري وضع معايير ومبادئ لاعداد مؤشرات جيدة وفعالة وقياسها تعكس تطور المجتمعات والبيئات بشكل شامل ودقيق.

1. معايير اعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة:

تتمثل هذه المعايير في[1]:

- ✓ أن تعكس شيئا أساسيا وجوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال؛
- ✓ أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها أي ببساطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها آن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها؛
- ✓ أن تكون ذات قيم حدية متاحة؛
- ✓ أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا؛
- ✓ النواحي الخاصة: ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح وان يتم توظيفها بدقة وان تكون مقبولة اجتماعيا وعلميا وان يكون من السهل إعادة إنتاجها؛

[1] دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000م، ص167.

✓ الحساسية للزمن: بمعنى أن المؤشر يشير إلى اتجاهات نموذجية إذا استخدم كل عام. والمنشاة الخاصة مؤسسة تهدف إلى تعظيم أرباحها في سوق تنافسية وان كان في حدود ما تسمح به النظم والقوانين والتقاليد[1].

2. مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

تنقسم مؤشرات قياس التنمية المستدامة إلى أربعة محاور رئيسية تتمثل في[2]:

✍ **المؤشرات الاقتصادية:** تتمثل أهم المؤشرات الاقتصادية فيما يلي:

- نصيب الفرد من الدخل ونسبة الاستثمار من الناتج الإجمالي؛
- الميزان التجاري ما بين السلع والخدمات؛
- نسبة الديون من الناتج الإجمالي؛
- نسبة المساعدات الخارجية من الناتج الإجمالي.؛
- الاستهلاك السنوي للطاقة وكثافة استخدامها؛
- كمية إنتاج النفايات.

✍ **المؤشرات الاجتماعية:** من أهم المؤشرات الاجتماعية ما يلي[3]:

- السكن ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر؛
- نسبة السكان العاطلين عن العمل؛
- الصحة العامة؛
- التعليم والتكوين؛
- الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم؛
- النسبة المئوية للنمو السكاني.

✍ **المؤشرات البيئية:** من أهم المؤشرات البيئية ما يلي:

---

[1] دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شهين، المرجع نفسه، ص168

[2] الجودي صاطوري، مرجع سبق ذكره، ص302.

[3] الجودي صاطوري، المرجع نفسه، ص 303.

- مساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية؛
- الكمية المستخدمة من المبيدات؛
- انبعاثات الغازات الدفيئة؛
- مساحة الغابات كنسبة مئوية من مساحة الأراضي؛
- الأراضي المتأثرة بالتصحر؛
- نصيب الفرد من المياه العذبة.

✍ المؤشرات المؤسسية: من بين المؤشرات المؤسسية ما يلي:

- تطبيق الاتفاقات العالمية المصادق عليها؛
- عدد مستخدمي الأنترنيت لكل 1000مواطن؛
- عدد خطوط الهاتف لكل 1000مواطن؛
- عدد أجهزة الحواسيب لكل 1000مواطن؛
- نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتنمية من إجمالي الناتج المحلي.

المبحث الثاني: أهداف التنمية المستدامة

من خلال آلياتها ومحتواها، تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، ويركز هذا المبحث بشكل خاص على أهداف التنمية المستدامة وفقا لمنظمة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى استعراض التنمية الغذائية في الجزائر.

المطلب الأول: حسب منظمة الأمم المتحدة

اعتمدت قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في 25 سبتمبر 2015م قرارا بعنوان "تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة"، يتضمن هذا القرار سبعة عشر هدفا للتنمية المستدامة، حيث تركز هذه الأهداف على خمس مجالات رئيسية وهي الناس، الكوكب، الازدهار، السلام، والشراكة، وتتجلى هذه الأهداف في تحسين الظروف الحياتية للأفراد، الحفاظ على البيئة،

تعزيز التنمية الاقتصادية، تعزيز السلم والعدالة، وتعزيز التعاون والشراكة العالمية، وتتمثل هذه الأهداف في[1]:

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله فيكل مكان؛
- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة؛
- ضمان تمتع الجميع نماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار؛
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع؛
- تحقيق المساواة بين الجنسين؛
- ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي؛
- ضمان حصول الجميع وبتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة المستدامة؛
- تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وتوفير العمل اللائق للجميع؛
- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، تحفيز التصنيع المستدام وتشجيع الابتكار؛
- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛
- جعل المدن آمنة ومستدامة؛
- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛
- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره؛
- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية، واستخدامها بشكل مستدام؛

[1] Nations Unis**, projet de document finale du sommet des Nations Unis consacré à l'adoption du programme de développement pour l'après 2015**, 2015, p 16, Site : www.un.org.

- حماية النظم الايكولوجية البرية، وحماية الغابات ومكافحة التصحر ووقف فقدان التنوع البيولوجي؛
- السلام والعدل والمؤسسات القوية؛
- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة؛

وتلتزم هذه الأهداف بشكل عام بالقضاء على الفقر، وحماية البيئة، وضمان تحقيق السلام والرخاء لجميع الشعوب، كما تكمن أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة في إطار تحقيق تقدم شامل ومستدام في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. حيث إن القضاء على الفقر بجميع أشكاله يعتبر هدفا أساسيا، حيث يسعى إلى تحقيق التوازن الاقتصادي وتوفير الفرص للجميع[1].

تعتبر مكافحة الجوع وتحسين الأمان الغذائي أحد الأهداف الرئيسية، حيث يسعى المجتمع الدولي إلى تعزيز الزراعة المستدامة وضمان توفير الغذاء بكميات كافية وبجودة عالية. كما تسعى هذه الأهداف لتوفير نماط عيش صحية ورفاهية للجميع، بما في ذلك التركيز على التعليم الجيد والشامل وتحقيق المساواة بين الجنسين.

تعزز الأهداف أيضا توفير المياه وخدمات الصرف الصحي، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل وتحقيق العمل اللائق للجميع. وبهدف الحد من الانعدام في المساواة داخل البلدان وبينها، تركز على إقامة بنى تحتية قوية ومستدامة، وتعزيز التصنيع المستدام ودعم الابتكار.

تهدف هذه لأهداف أيضا إلى جعل المدن آمنة ومستدامة، وضمان أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، مع التركيز على التصدي لتغير المناخ والمحافظة على الموارد الطبيعية بشكل فعّال.

[1] فاطمة بكدي، فاطمة بكدي، **إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد بيئة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص115.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل على تحقيق السلام والعدالة، وتشجيع الشراكة العالمية لتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: التنمية الغذائية في الجزائر

تعتبر التنمية الغذائية في الجزائر أمرا حيويا لضمان توفير الغذاء للمواطنين وتحقيق الأمان الغذائي، وتشهد الحكومة الجزائرية جهودا كبيرة في هذا السياق من خلال تنفيذ سياسات وبرامج تهدف إلى تعزيز الزراعة المستدامة وتحسين إنتاج الأغذية المحلية، والتي تتحقق من خلال التركيز على السياسات التالية[1]:

الفرع الأول: السياسات الاقتصادية

تتأثر قدرة الجزائر على الحصول على الغذاء بسياساتها الاقتصادية ودرجة انفتاحها على الأسواق العالمية، ويعتبر دعم السلع الغذائية جزءا من استراتيجيات الحكومة في مجال السياسة الاقتصادية، وقد اتبعت الجزائر، كباقي البلدان العربية، سياسة دعم التموين الغذائي، يأتي ذلك في إطار الالتزام بالعقد الاجتماعي الذي يهدف إلى تلبية احتياجات المواطنين الأساسية من خلال توفير الدعم للسلع الغذائية.

الفرع الثاني: سياسة الترشيد والتوعية

تركز الجزائر على تنفيذ سياسة فعالة للترشيد والتوعية بهدف تنظيم السلوك الاستهلاكي وتعزيز الوعي الفردي في مجال الاستهلاك الغذائي، يتسم هذا النهج بالتركيز على دور التوعية وتنظيم سلوك الأفراد والكيانات الاقتصادية، بهدف تحفيز تغيير إيجابي في سلوكياتهم، وتلعب جهود التوعية دورا بارزا في توجيه سلوك الأفراد والحد من هدر الكميات الكبيرة من الطعام، بالإضافة إلى ذلك، يتم مراقبة وتنظيم عمليات شراء المواد الغذائية بما يتوافق مع الاحتياجات الغذائية الفعلية.

---

[1] محمد عبد الفتاح، **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص101.

علما أنه لإنتاج قطعة لحم تحتوي على 100 سعر حراري، يتعين إطعام الحيوانات المنتجة لهذه الكمية 700 سعر حراري من الحبوب، ومن بين 2.23 مليون طن قمح منتج، نجد 1.01 مليون طن مخصص لإطعام البشر[1]، كما انه يلزم لإنتاج 1 كلغ من القمح، من 500 حتى 600 لتر ماء، والأرز من 2500 حتى 2000 لتر ماء، وان إنتاج 1 كلغ لحم يحتاج إلى 25000 لتر[2]، وبالتالي فهناك ضغط يمارسه استهلاك اللحوم على إنتاج الحبوب والمياه.

وفي الجزائر تشير دراسة للهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث "FOREM" أن المزابل تلتهم ما قيمته 35 مليار سنتيم من الخبز، أي ما يعادل 5 ملايين دولار.

الفرع الثالث: سياسة تنمية الموارد الغذائية المائية

يعد الجزء الأكبر من السطح الأرضي مغطى بالمياه، وتشكل المحيطات والبحار مصدرا ثانويا للغذاء، وللحفاظ على استدامة هذه الثروة، يجب اتخاذ تدابير تضمن توفرها بشكل كاف، وتتضمن هذه التدابير[3]:

- ✓ إنشاء مزارع لتربية الأسماك والقشريات، وتقديم الرعاية البيطرية اللازمة لها.
- ✓ تطوير وتدريب الموارد البشرية العاملة في هذا المجال، بما في ذلك تحسين التقنيات المستخدمة.
- ✓ تحسين وسائل نقل وتخزين الأسماك لتقليل الفاقد الغذائي.
- ✓ مكافحة التلوث المائي الذي يشكل تهديدًا لثروة الموارد السمكية.

[1] www.faostat.org، بتاريخ 2024/03/07.

[2] فاطمة بكدي، مرجع سبق ذكره، ص116

[3] فاطمة بكدي، المرجع نفسه.

وفي هذا السياق، تسعى الجزائر إلى تنفيذ هذه الإجراءات لضمان استدامة الموارد البحرية وتحقيق التنمية المستدامة في هذا القطاع.

كم تعتمد الجزائر على تنويع المحاصيل الزراعية وتعزيز البنية التحتية للزراعة بهدف زيادة الإنتاج الزراعي، ويعزز دور الفلاحين والمزارعين من خلال توفير الدعم الفني والتمويل لتحسين تقنيات الزراعة وزيادة الكفاءة الإنتاجية.

كما تولي الحكومة اهتماما خاصا لتحقيق الأمان الغذائي من خلال تشجيع التكنولوجيا الحديثة في الزراعة واعتماد مبادرات تعزيز البذور المحلية وتحسين نوعية التربة، تعزز أيضا التوجهات الاستدامة في مجال الزراعة للحفاظ على البيئة وضمان استمرارية الإنتاج.

من خلال هذه الجهود، تهدف الجزائر إلى تحسين جودة الحياة والغذاء المتاح للمواطنين، وتعزيز الاكتفاء الذاتي في إنتاج الأغذية، مما يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

خلاصة الفصل الأول:

تناولنا في هذا الفصل تحليل الآثار السلبية للتقدم الصناعي والاقتصادي السريع، مشيرين إلى التحديات البيئية الناجمة عن تدهور البيئة وتفاقم القضايا الاجتماعية مثل الفقر والبطالة، وأبرزنا من خلال هذا الفصل أهمية التسيير البيئي وكيف تجاوزت هذه المشكلات.

ومن أجل التصدي لهذه التحديات المتزايدة، تم التطرق الى مفهوم التنمية المستدامة وتبيين أهميتها في توجيه التعامل الإنساني نحو استخدام الموارد بشكل مستدام، استعرضنا أيضا مؤشرات التنمية المستدامة التي تساهم في تقييم وتحليل التقدم نحو هذا الهدف.

واتجه هذا الفصل نحو محددات التنمية المستدامة من خلال استعراض أهداف التنمية المستدامة حسب منظمة الأمم المتحدة، مع التركيز على الأهداف ذات الصلة بالتنمية الغذائية في الجزائر، كما تم تسليط الضوء على أهمية تحقيق توازن بين تلبية احتياجات الحاضر والمحافظة على القدرة على تلبية احتياجات الأجيال القادمة.

الفصل الثاني: ارتباط الامن الغذائي والصحي بالتنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد الفصل الثاني

الأمن الغذائي والامن الصحي هما مصطلحان يجتمعان في مفهوم واحد وهو الامن الغذائي المستدام حيث يعد مفهوما شاملا يركز على توفير الغذاء الكافي والصحي للسكان الحاليين والأجيال القادمة، مع الحفاظ على استدامة النظم الغذائية والموارد الطبيعية، بحيث يهدف الأمن الغذائي المستدام إلى تحقيق توازن بين الإنتاج الغذائي والتوزيع العادل والاستهلاك المستدام، والحفاظ على التنوع البيولوجي والمحافظة على البيئة، والذي يتضمن مجموعة الأهداف كزيادة الإنتاجية الزراعية والتنوع البيولوجي، للحفاظ على الأنظمة البيئية وضمان استدامة الإنتاج الزراعي بالإضافة إلى التغذية والصحة بتوفير الغذاء الصحي والتغذية المتوازنة للسكان.

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق الى ارتباط كل من الامن الغذائي والامن الصحة بالتنمية المستدامة في الجزائر.

المبحث الأول: الأمن الغذائي

تعتبر مسألة الامن الغذائي من المسائل الجوهرية لما لها من أهمية بالغة في المجتمع، في ظل التزايد المستمر للسكان، أضحت هذه الأخيرة بحاجة الى توفير الواردات الغذائية بكثرة من أجل سد حاجاتهم وتحقيق الاستقرار.

ولأن الأمن الغذائي موضوع مهم تم تعريفه من كافة النواحي، ونذكر من بينها الناحية اللغوية والفقهية والتي تم دراستها من قبل العديد من الفقهاء والدارسين، كما أنه تلقى اهتماما كبيرا من بعض المنظمات والوثائق الدولية، إلى جانب القانون الجزائري الذي قدم تعريفا قانونيا له.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وبعض المتعلقات الأساسية به

يعتبر مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم القديمة الوجود والحديثة الأثر في التفكير التنموي لذا من البديهي إمكان تحديد المفهوم وكل المفاهيم اللصيقة من جهة والأبعاد التي لها علاقة وطيدة وقوية به من جهة أخرى.

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول الأمن الغذائي

هناك عدة تعاريف للأمن الغذائي، الا أن التعريف الأكثر تداولا هو "قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراده، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام"[1].

وقد تدرج هذا المفهوم مع الزمن وارتبط بعدد من المفاهيم المتعلقة بقضية الأمن الغذائي، ففي عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين أدى الاهتمام الكبير الذي أولته الدول المستقلة حديثا لقضية الغذاء إلى تداخل مفهوم الأمن الغذائي ومفهوم الاكتفاء الذاتي، لذلك من الأهمية بما كان توضيح المفهومان وكل المفاهيم المتصلة بهما.

- ✓ **الاكتفاء الذاتي:**

[1] محمد مفضي الخزاعلة، الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الاسلامي، دراسة حالة الأردن، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الاسلامي، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2002، ص 14.

يعرف الاكتفاء الذاتي من الغذاء بقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا"[1].

إلا أن هذا المفهوم أثيرت حوله مجموعة من الانتقادات، ذلك أن مفهوم الاكتفاء الذاتي يحمل في بعض الأحيان طابع إيديولوجي، ومن الواضح أن تحقيق الاكتفاء الذاتي المطلق غير واقعي خاصة في ظل تحرير التبادل التجاري في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

وأما درجة الاكتفاء الذاتي فهي تقيس نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للاستهلاك الكلي سواء تم محليا أو تم استيراده من خارج الوطن

- ✓ **أمان الغذاء:**

إن مفهوم منظمة الصحة العالمية للأمان الغذائي يعني كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات انتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع واعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء امنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي"[2].

- ✓ **الأمن الغذائي:**

تختلف مفاهيم الأمن الغذائي بتباين نظرة واضعيها الى مشكلة الأمن الغذائي، فمنهم من اعتبرها مشكلة عالمية يتمثل علاجها في توفير كميات كافية من الغذاء وتقديمها لإطعام سكان العالم، ومنهم من نظر الى مشكلة الأمن الغذائي على أنها مشكلة إقليمية يتحدد علاجها في قدرة مجموعة من الدولة التي توجد في إقليم واحد – ويعاني بعضها من عجز غذائي – على مقابلة مستويات الاستهلاك المستهدفة عاما بعد عام، ومنهم من يعتبرها مشكلة قومية يتم علاجها بحصول كل أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي لحياة صحية ونشطة"[3].

1. المفهوم الأول:

[1] عبد الكريم صالح حمران، الأمن الغذائي، ورقة بحثية، المركز الوطني للمعلومات، اليمن، 2005، ص2.

[2] لطفي فهمي علي حمزاوي، علي عبد العزيز علي، ادارة الجودة والأمن الغذائي، مركز التعليم المفتوح، جامعة عين شمس، مصر، 2007، ص15.

[3] السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، رؤية الاسلامية، دار الجامعة الجديدة للنشر، جامعة الاسكندرية، مصر، 2000، ص12.

يتمثل هذا المفهوم في "قدرة المجتمع على توفير احتياجات جميع السكان من السلع والموارد الغذائية – من خلال الإنتاج المحلي – بالقدر المطلوب، وبالأنواع المختلفة المتعددة المصادر، وفي المواعيد التي تطلب فيها تلك المواد"[1].

حيث يهدف هذا المفهوم الى ضرورة توفير احتياجات جميع السكان من الغذاء بالقدر الكافي لإشباع حاجاتهم الغذائية في حدود دخولهم المتاحة عن طريق الإنتاج المحلي.

ما يؤخذ على هذا التعريف هو أنه مرادف للاكتفاء الذاتي، وهو مفهوم ضيق لأنه يسعى الى عدم اللجوء الى العالم الخارجي ومحاولة الاستغناء عن الواردات، وهذا الأمر غير ممكن لأنه يتعارض وهدف الاستخدام الأمثل للموارد وكذا الميزة النسبية للإنتاج.

2. المفهوم الثاني:

يتمثل في "قدرة الدولة على توفير الصرف الأجنبي اللازم لمقابلة احتياجاتها من الواردات الغذائية"[2]، وهذا المفهوم عكس الاكتفاء الذاتي، به نوع من التوجه للخارج، يتمثل في أن الأمن الغذائي لا يتحقق فقط بالاعتماد على الإنتاج المحلي من الغذاء، وإنما يمكن جلبه من الخارج في صورة واردات غذائية، ومن أمثلة الاقتصاديات التي تحذوا حذوا هذا المفهوم دولة اليابان التي تتميز بقاعدة إنتاجية قوية.

ولكن هذا التعريف لا يأخذ بعين الاعتبار التقلبات التي يشهدها السوق الدولي للغذاء مثل الانخفاض في العرض العالمي للغذاء بسبب التغيرات المناخية وعوامل أخرى مثل الحروب، كما ان الأسواق العالمية للغذاء تسودها النزعة الاحتكارية التي تعرض البلدان التي ترتبط بشكل وثيق بالأسواق العالمية الى عدة مخاطر في التموين بالغذاء اللازم.

3. المفهوم الثالث:

[1] رانية ثابت الدروبي، واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد 24، 2008، ص288.

[2] السيد محمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

ويقصد فيه بالأمن الغذائي: "قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد المجتمع، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، ويتم توفير احتياجات الغذاء إما بإنتاج السلع الغذائية محليا، أو بتوفير حصيلة كافية من عائدات الصادرات يمكن استخدامها في استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي من هذه الاحتياجات"[1].

هذا المفهوم وضح الاختلاف بين مفهوم الاكتفاء الذاتي ومفهوم تحقيق الأمن الغذائي، حيث يتميز عن سابقيه بانتظام توافر الاحتياجات الغذائية على مدار السنة، فضلا عن تفاديه معظم الانتقادات الموجهة للمفاهيم السابقة، إلا أننا نوجه له الانتقاد التالي:

- يتطلب تحقيق الأمن الغذائي وفق هذا المفهوم ضرورة توفير مخزون استراتيجي من الغذاء لمواجهة الأزمات الغذائية الطارئة، وهو ما أغفله هذا التعريف.

4. المفهوم الرابع:

وهو تعريف مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة الدولية للأمن الغذائي في عام 1996 الذي ينص على أنه: "يتحقق الأمن الغذائي حينما يتاح لكل الأشخاص في جميع الأوقات بصفة مادية واقتصادية على تغذية كاملة وسليمة ومغذية، حيث تلبي احتياجاتهم الطاقوية وتتلاءم مع تفضيلاتهم الغذائية من أجل التمتع بحياة صحية ونشطة"[2].

ويرتبط بهذا المفهوم عدة متغيرات على غرار سيادة الكفاءة الإنتاجية لعرض الغذاء وتوفر الأدوات الداعمة والأنظمة المؤسساتية للإنتاج الزراعي، حيث تتمكن كل فئات المجتمع الداخلية من تحقيق تغذية كافية، سواء في ظل الظروف الطبيعية أو الطارئة (مناخية أو صدمات اقتصادية، النمو الديمغرافي أكبر من نظيره الغذائي).

[1] فالحة قطاب، أثر برنامج التنمية الفلاحية في الحد من الفجوة الغذائية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2021/2020، ص209.

[2] FAO, An introduction to the basic concepts of food security, food security information for action Practicialguides, EC-FAO Food security programme 2008, P01.

يتطلب تحقيق الأمن الغذائي وجود مجموعة من العوامل المادية التي تضمن تدفق الأغذية الى الأشخاص (توافر، وصول واستخدام الغذاء)، بالإضافة الى العامل الزمني الذي يتمثل في استقرار العوامل الثلاثة الأولى، والاستقرار على المدى الطويل يقود الى تحقيق استدامة الأمن الغذائي"[1].

حيث ان توافر الغذاء يرتبط بعرض السلع الغذائية بنوعية جيدة وكمية كافية بالاعتماد على الانتاج المحلي والتجارة الخارجية بشرط أن تكون نسبة الانتاج المحلي أكبر من الواردات، أما وصول الغذاء واتاحته واستخدامه فيكون عن طريق القدرة على تأمين الغذاء على مستوى الأسواق ووسائل الانتاج، مع مراعاة مسألة القدرة الشرائية ودرجة تكامل الأسواق والسياسات السعرية الحكومية والقدرة على تحمل التكاليف[2].

كما يجب أن تكون هناك عدالة للتوزيع لمختلف طبقات المجتمع لأنه قد يكون هناك غذاء وفير لكنه لا يصل الى الفقراء وبالتالي وجوب ضمان الاستقرار في الركائز السابقة كشرط لتحقيق الأمن الغذائي وبصفة مستدامة.

- ✓ **اللاأمن غذائي:**

ينتج هذا المفهوم نتيجة لمجموعة من الصدمات التي تمس مجموعة من القنوات: صدمات الانتاج مثل فقدان المحاصيل الغذائية أو عدم كفايتها، صدمات العمل كفقدان الوظائف أو انخفاض الأجور، صدمات التجارة بسبب التضخم المفرط وتشوه جهاز الأسعار، صدمات التحويلات بسبب انهيار نظام الرعاية الاجتماعية الناجم عن الانكماش الاقتصادي والذي يمس مداخيل الأسر وتقع في خطر الأمن الغذائي[3].

- ✓ **المخزون الاستراتيجي من الغذاء:**

[1] JEAN CHARLES LE VALEE, Achieving food security through food system resilienc: the case of Belize Carleton university, Canada, 2007, P71.

[2] فاطمة بكدي، مرجع سبق ذكره، 39 .

[3] SALLY ABBOTT, Food Security, Vulnerability, And recovery, Tufts University, Boston, United states, 2010, P10.

يمثل المخزون الإستراتيجي من الغذاء مكونا رئيسيا في عرض الغذاء والهدف من تكوينه هو بناء خط دفاع الأول والصمام الرئيسي لمواجهة مشاكل نقص المعروض من الغذاء خاصة في الظروف الطارئة وعلى مدار السنة ويعرف المخزون الاستراتيجي من سلعة ما، أنه " تلك الكميات التي تحتفظ بها الحكومة والقطاع الخاص من سلعة استراتيجية لمواجهة الطلب المحلي عليها خلال فترة زمنية مستقبليه[1].

وبالتالي فهو مخصص للاستخدام في الظروف الطارئة، ويتوقف حجمه على أهداف الدولة المستندة إلى أنواع المخاطر المرتقبة والمحيطة بالبلد.

الفرع الثاني: محاور الأمن الغذائي

يتحقق الأمن الغذائي حينما يصبح لدى جميع الأفراد في جميع الأوقات القدرة الاقتصادية والاجتماعية للحصول على الغذاء الكافي والأمن بكامل عناصره الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية.

ولكي يتحقق ذلك لأي شخص وجب توفر بعض المحاور الدالة على وجود أمن غذائي كما يلي[2]:

- ✓ **اتاحة الغذاء:**

تمثل اتاحة الغذاء جانب العرض، وتقاس بقدرة الدول على توفير الامدادات الكافية من الغذاء لسكانها من إنتاجها المحلي أو من الأسواق الخارجية في شكل واردات ومعونات غذائية.

لذلك ينبغي إتاحة إمدادات كافية من الأغذية ذات الجودة الملائمة التي يتم توفيرها من خلال الإنتاج الوطني ومن الواردات الغذائية.

---

[1] محمد رفيق أمين حمدان، الامن الغذائي، نظرية ونظام تطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص25

[2] عطية الجبار، تجارب بعض الدول العربية في الأمن المائي لتحقيق الأمن الغذائي، مداخلة مقدمة إلى الملتقى السادس حول اشكالية الأمن الغذائي في العالم العربي، جامعة 20 أوت سكيكدة، أيام 15-16 نوفمبر، 2011، ص22.

✓ **إمكانية الحصول على الغذاء:**

تتمثل إمكانية الحصول على الغذاء جانب الطلب وتقاس بقدرة الأفراد على تدبير احتياجاتهم من السلع الغذائية وفق امكانياتهم المادية والعوامل المؤثرة على إمكانيات الحصول عليها كأسعار السلع الغذائية، دخول الأفراد، النمو السكاني، ونمو انتاج الغذاء.

✓ **الاستفادة من الغذاء:**

تتحقق الاستفادة من الغذاء للفرد من خلال إمكانية حصوله على وجبة مناسبة ومياه نظيفة وصرف صحي ورعاية صحية ليصل الفرد الى حالة التغذية الجيدة التي يتم فيها تلبية كل احتياجاته الفيزيولوجية، ويبين ذلك مدى أهمية المدخلات غير الغذائية في الأمن الغذائي.

✓ **استقرار الغذاء:**

يرتبط استقرار الغذاء ارتباطا وثيقا بمحوري الاتاحة والقدرة على الحصول عليه وأمانه وسلامته دون التعرض للتقلبات أو الأزمات، وذلك وفق ما يتبع من السياسات والبرامج والتدابير ذات العلاقة[1].

ولكي يصل السكان أو الأسر أو الأفراد الى مرحلة الأمن الغذائي فانه يجب أن يتمكنوا من الوصول الى الغذاء الملائم في كل الأوقات، ولا يجب أن يخاطروا بفقدان الوصول الى الغذاء نتيجة لأحد الصدمات المفاجئة (مثل التغيرات المناخية أو الأزمات الاقتصادية، أو نشوب حروب....)، أو الأحداث الدورية مثل (انعدام الأمن الغذائي الموسمي).

✓ **نوعية وسلامة الغذاء:**

ان تطبيق المعايير الضرورية لسلامة الغذاء الامن وملاءمته للاستهلاك الادمي على طول السلسلة الغذائية، ويمكن تحسين نوعية وسلامة الغذاء من خلال:

- تطبيق معايير الصحة.
- سن القوانين والتشريعات.

[1] SALLY ABBOTT, Op.cit, P11.

- التوعية والإرشاد لزيادة الوعي الصحي لدى المواطنين.
- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني.

✓ **الأمن التغذوي:**

يتطلب تحقيق الأمن التغذوي الحصول على القدر المناسب من البروتين والطاقة والعناصر الغذائية الصغرى والمعادن لكل أفراد الأسرة، كما لا يعتمد الامن التغذوي فقط على كفاية الغذاء ولكن على العديد من العوامل الأخرى مثل مدى الاهتمام بصحة الأطفال والامهات ومدى توفر الماء النظيف والصرف الصحي[1].

المطلب الثاني: العوامل المؤثر في الأمن الغذائي وأركانه

في ظل التحديات العالمية المتنوعة والمتلاحقة، يظل الأمن الغذائي أمرًا حيويًا لاستقرار وازدهار المجتمعات. إذ يعتبر الحصول على الغذاء الآمن والمغذي حقًا أساسيًا لكل إنسان، فإن النقاش حول العوامل التي تؤثر في الأمن الغذائي وكيفية بناءه يعد أمرًا ذا أهمية قصوى.

ومن خلال فهم العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي وأركانه، يمكننا تطوير استراتيجيات فعّالة للتعامل مع التحديات المستقبلية في هذا المجال الحيوي. سنتناول في هذا المطلب تحليلًا شاملاً للعوامل المؤثرة في الأمن الغذائي، وسنستعرض أركان الأمن الغذائي وأهميتها في تحقيق الاستقرار والازدهار.

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في الامن الغذائي

يتأثر الأمن الغذائي بمجموعة من العوامل، منها[2]:

أ. **العوامل الديمغرافية:**

[1] عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر، أطروحة ذكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة نتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص12.

[2] حنان سفيان، دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائر، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 3، العدد 2، جامعة فرحات عباس سطيف، 2016، ص110

يعتبر تزايد السكان العامل الرئيسي في تفاقم مشكلة الغذاء، إذ يشهد حجم السكان تسارعا ملحوظا يفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي. ينتج عن ذلك اختلاف في مستوى عرض وطلب الغذاء، وقد يترافق هذا التزايد الكمي للسكان مع تغيير جذري في توزيعهم بين الأماكن الحضرية والريفية، مما ينتج عنه تراجع أداء القطاع الزراعي في المناطق الريفية وتوسع النمو العمراني على حساب الأراضي الزراعية.

ب. العوامل الطبيعية:

يغزى قصور الإنتاج الزارعي بشكل عام عن إشباع الحاجيات الغذائية إلى جملة من العوامل الطبيعية أهمها:

- ✓ انخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة مع المساحات الكلية؛
- ✓ اعتماد اغلب الزراعات على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب والتقلب من عام إلى آخر؛
- ✓ عدم كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها والميل نحو الانتقال من الزراعة المطرية إلى الزراعة المروية؛
- ✓ دور الإنسان في الإسراف اللاعقلاني للخيرات الطبيعية وتدمير البيئة، والذي له أثر كبير في استفحال أزمة الغذاء؛
- ✓ التوسع العمراني على حساب الأراضي الصالحة للزراعة.

ج. الخيرات التنموية الكلية:

عملية التنمية عادة ما تتضمن تحول الاقتصاد من التموقع الزراعي إلى نظام يشهد تزايد دور القطاعات الأخرى، حيث يصبح القطاع الزراعي داعما ثانويا في العديد من الاستراتيجيات التنموية. غالبًا ما يتم تجاهل أهمية التفاعلات الإيجابية بين الزراعة والقطاعات الأخرى في هذه الاستراتيجيات، بالإضافة إلى قلة الاهتمام بتعزيز البحث والاستثمارات في الزراعة. يشيد بعض

الاقتصاديين بأن أي تطور صناعي يجب أن يسبقه تقدم في الزراعة، كما حدث في الصين واليابان حيث سبقت الثروة الصناعية ثورة زراعية واسعة النطاق بعدة عقود.

الفرع الثاني: أركان الامن الغذائي

إن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب وجود عوامل مادية متعددة تضمن توفير الغذاء للأفراد، مثل توفرهم على الوصول إلى الطعام واستخدامه بشكل مناسب. بالإضافة إلى ذلك، يلعب العامل الزمني دورا حيويا، حيث يتطلب استقرار العوامل المادية السابقة على المدى الطويل لضمان استمرارية الأمن الغذائي.

ويرتبط توافر الغذاء بتوفر السلع الغذائية بجودة جيدة وكمية كافية، وذلك من خلال الاعتماد على الإنتاج المحلي والتجارة الخارجية. يجب أن يكون الإنتاج المحلي أكبر من الواردات لضمان توافر الغذاء[1]. أما وصول الغذاء وإتاحته واستخدامه، فيتم عبر تأمين الغذاء في الأسواق ووسائل الإنتاج، مع مراعاة القدرة الشرائية وتكامل الأسواق والسياسات السعرية الحكومية، بالإضافة إلى قدرة المواطنين على تحمل التكاليف.

وتعد أركان الأمن الغذائي هي العوامل الرئيسية التي يجب توفرها لضمان توفر الغذاء الكافي والسليم للجميع في المجتمع، حيث تتألف هذه الأركان من العناصر التالية[2]:

- ✓ الإنتاج الزراعي: يشمل هذا العنصر قدرة الدولة على إنتاج ما يكفي من المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية لتلبية احتياجات السكان. يتطلب هذا الأمر توفير الموارد الزراعية اللازمة، مثل الأراضي الصالحة للزراعة والماء والمواد الزراعية والتكنولوجيا الحديثة.

[1] عبد الغفور إبراهيم أحمد، الأمن الغذائي: مفهومة وقياسه ومتطلباته، دار آمنة للنشرر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، ص45.

[2] Polly J. Ericksen, John S.I. Ingram, Diana M. Liverman, Food security and global environmental change: emerging challenges, Environmental Science & Policy, Volume 12, Issue 4, June 2009, Pages 373-377.

✓ الوصول إلى الغذاء: يشمل هذا العنصر قدرة الأفراد على الوصول إلى الغذاء بكفاءة وبأسعار معقولة. يتأثر هذا العنصر بالعديد من العوامل، مثل الدخل والتوزيع العادل للثروة والمساواة في الفرص الاقتصادية.

✓ الاستقرار السياسي والاقتصادي: يعتبر الاستقرار السياسي والاقتصادي عاملاً حاسماً في توفير الأمن الغذائي، حيث يساهم في خلق بيئة ملائمة للإنتاج الزراعي وتسهيل عمليات التوزيع والتجارة.

✓ التنوع الغذائي: يتعلق هذا العنصر بتوفير مجموعة متنوعة من الأطعمة التي تحتوي على العناصر الغذائية اللازمة للصحة البشرية. يهدف التنوع الغذائي إلى منع نقص العناصر الغذائية الأساسية وتعزيز التغذية السليمة.

✓ التوزيع العادل والفعال: يتعلق هذا العنصر بتوزيع الغذاء بطريقة عادلة وفعالة لضمان وصوله إلى جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الفقراء والمحتاجين، دون تمييز أو تحيز.

✓ التكنولوجيا والابتكار: تلعب التكنولوجيا والابتكار دوراً حاسماً في تحسين إنتاجية القطاع الزراعي وتوفير الحلول للتحديات التي تواجه قطاع الغذاء، مثل الطقس السيئ والأمراض النباتية والحيوانية.

هذه العناصر تشكل أساسا لضمان الأمن الغذائي للدول وتحقيق استدامته في مواجهة التحديات المختلفة التي قد تواجهها.

المطلب الثالث: تحديات الأمن الغذائي

تعتبر مشكلة توفير وتأمين وتوزيع الغذاء واحدة من أبرز التحديات التي تواجه دول العالم. إلى جانب هذه المشكلة الأساسية، تواجه الدول العديد من التحديات والعوائق التي تعيق جهودها في تحقيق الأمن الغذائي. قام العديد من الباحثين والمختصين في مجال الدراسات الأمنية بتقسيم هذه التحديات إلى فئتين: التحديات المباشرة والتحديات غير المباشرة.

الفرع الأول: التحديات المباشرة

تواجه الأمن الغذائي مجموعة من التحديات المباشرة والتي يمكن أن نقسمها إلى[1]:

✓ تحديات طبيعية: وتشمل تهديد التصحر للمناطق الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى انتشار الملوحة في الأراضي المروية الذي يؤدي إلى تقليص مساحة الأراضي الزراعية وبالتالي تراجع الإنتاج الزراعي ومشكلة الاحتباس الحراري وتغير المناخ التي أثرت على العديد من المحاصيل الزراعية، وتدهور الإنتاج الزراعي العالمي، ومشاكل المياه ... إلخ

✓ تحديات اجتماعية: وتخص التوسع الحضري الكبير الذي رافقته الهجرة من الريف إلى المدينة، وتزايد نسبة المستهلكين إلى المنتجين والزحف المتزايد للأبنية الإسمنتية على الأراضي الزراعية الخصبة في ضواحي المدن، وكذا تشتت الحيازات الزراعية خاصة في الدول العربية.

✓ تحديات اقتصادية: وتتمثل في ارتفاع الأسعار العالمية وتبعاتها على بعض الدول، والذي من شأنه أن يؤدي إلى صعوبة الحصول على السلع الغذائية الأساسية، واحتكار الدول العظمى لمعظم فائض الإنتاج الزراعي والغذائي والذي تستطيع استخدامه كسلاح لخدمة أغراضها متى ما أرادت.

✓ تحديات سياسية: وتخص تأثير الاضطرابات والتوترات السياسية على موضوع الأمن الغذائي، الذي قد تستخدمه بعض الدول كورقة رابحة للضغط على دول أخرى.

الفرع الثاني: التحديات غير المباشرة

هناك مجموعة من العوامل التي تشكل تهديدا غير مباشر للأمن الغذائي، والتي يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر[2]:

✓ الانفجار السكاني يذهب العديد من الاقتصاديين إلى اعتبار عامل السكان من أبرز العوامل التي تشكل تهديدا للأمن الغذائي وهو ما أشار إليه العديد من الاقتصاديين، أمثال مالتوس.

✓ قصور السياسات الاقتصادية والتبعية الاقتصادية: يشكل هذين العاملين تحد للأمن الغذائي لاسيما بالنسبة للدول المتخلفة، حيث لازالت معظم هذه الدول تعاني من ربط اقتصاداتها بالغرب،

[1] هاجر خلالفة، الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات، جامعة باجي مختار عنابة، دفاتر المتوسط، 02،(1)، 2015، ص12.

[2] هاجر خلالفة، المرجع نفسه، ص13.

نتيجة لسياسات استعمارية قديمة والتي فرضت على هذه الدول التخصص وتركيز الإنتاج في مواد غذائية دون أخرى تهدف بالأساس إلى تصديرها إلى هذه الدول المتقدمة.

✓ أزمة الجوع: تمثل أزمة الجوع أحد التهديدات الأساسية للعديد من الدول لاسيما الدول المتخلفة، حيث تتجسد مشكلة الجوع في العالم في وجود 800 مليون نسمة في العالم يعانون من الجوع و 1.02 مليار شخص يعانون في الوقت الحالي من نقص التغذية، حيث يشكل التزايد السكاني مع الضغط على البيئة وإهدار مواردها علاوة على عدم التوزيع رافدا أساسيا لتفاقم هذه الأزمة في العالم.

الفرع الثالث: تحديات تواجه القطاع الزراعي والصناعي في الجزائر

حاولت الجزائر جاهدة إتخاذ مجموعة من الاستراتيجيات لتحقيق الأمن الغذائي، إلا أنها واجهت البعض التحديات التي انعكست سلبا على القطاع الزراعي وكذلك قطاع الصناعات الغذائية.

❖ **تحديات تواجه القطاع الزراعي:**عرف القطاع الزراعي تحديات عدة أثرت بشكل مباشر في إنتاجيته وهذا ما يشكل عائقا في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ونذكر منها:

أ. تحديات تتعلق بطبيعة الأراضي الزراعية:

تعاني الأراضي الزراعية بالجزائر عدة مشاكل أهمها تناقص الرقع الزراعية كما وكيفا، وتفتت وتبعثر الحيازات، إلى جانب إختلال العلاقة بين الأرض والموارد المائية، حيث يمكن حصر أسباب التناقص في الأراضي الزراعية في ثلاث مجموعات: الإنتقاص العمدي من جانب الإنسان، والفقد في الأراضي، بسبب المتطلبات الزراعية[1].

ب. تحديات تتعلق بالموارد المائية:

[1] صابرة تقررات، تقرير واستشراق فجوة الغذائية للحبوب في الجزائر، دراسة اقتصادية قياسية لفترة 1970/2016، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2019/2018، ص22.

تعتبر المياه من الوارد الأكثر ندرة بين الموارد الزراعية الطبيعية بالنسبة للجزائر، حيث تعتمد معظم مساحات الزراعة في ربها على الأمطار رغم ندرتها و تذبذب سقوطها من حيث الكمية و الكثافة و كذلك من حيث مدة الهطول وعدم إنتظام توزيعها من منطقة إلى أخرى[1].

إلا أن القطاع الفلاحي يواجه عدة صعوبات نذكر من بينها:

- قلة الاراضي الزراعية.
- قلة اليد العاملة وهروبها من القطاع الفلاحي إلى الصناعي والخدمات.
- نقص الأسمدة.
- نقص العتاد الفلاحي.
- الزحف العمراني.
- تذبذب سقوط المطار.

وهذه الصعوبات يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحديد الحاجة الزراعية، من أجل توفير مستوى معين من الاكتفاء الذاتي الغذائي.

❖ **تحديات تواجه قطاع الصناعات الغذائية:** يواجه فرع الصناعات الغذائية كغيره من الفروع عدة عراقيل التي بدورها تعيق توفر الإكتفاء الذاتي ونذكر منها:

أ. **المدخلات الزراعية:**

لعبت المعوقات التالية دورا هاما في تحول الصناعات الغذائية من المواد الأولية المحلية الى الاستيراد الخارجي:

- ضعف النمو الانتاجي للمواد الزراعية المحلية مقارنة بنمو الصناعات الغذائية.
- عدم قدرة القطاع الزراعي على تأمين المدخلات بشكل منتظم والاكتفاء بالتموين الموسمي، مع قصور البنية الأساسية فيما يتعلق بتوافر المخازن.

[1] فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص292.

- عدم توفر تقنيات الانتاج الحديثة في قطاع الزراعة لإنتاج محاصيل بمواصفات عالية.
- غياب الأساليب التعاقدية بين المعمل ووحدات الانتاج الزراعية، التي تحكم عمليات التموين بالمنتجات الزراعية إلى المصنع حسب مواصفات معينة وبكميات مناسبة متفق عليها مسبقا[1].

ب. تقنيات الانتاج:

ان معظم الوحدات التصنيعية الغذائية في الجزائر مازالت تعتمد على الوسائل والآلات المتوسطة الحداثة ولا يمكن تصنيفها في كتلة الصناعات المؤهلة للمنافسة نظرا لبعض التغيرات التي تشوبها على صعيد مجمل عمليات الانتاج من الإدارة حتى اليد العاملة مرورا بالعمليات المتممة من صيانة وتغليف وتخزين وتسويق ونجد أن معظم المؤسسات الناشطة في هذا الفرع هي مؤسسات صغيرة حيث تمثل نسبة 95% من مجموع المؤسسات التي تنشط في فرع الصناعات الغذائية في الجزائر[2].

ج. فعاليات البحث والتطوير:

على الرغم من الأهمية التي تحتلها عالميا عمليات البحث والتطوير وما تؤديه من زيادة القدرة التنافسية والانتاجية للصناعات الغذائية، بقيت هذه النشاطات نادرة أو مهمشة في الجزائر ويعزى ذلك إلى غياب الحوافز الحكومية والسوقية وقلة الخبرات وابتعاد المراكز البحثية والأكاديمية والجامعات عن تلبية حاجات السوق الفعلية، إضافة إلى ندرة مراكز البحث وضعف تجهيزاتها ومواردها وإدارتها[3].

المبحث الثاني: الأمن الصحي

[1] محمد طرشي، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حالة الصناعات الغذائية، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2004، ص148.

[2] عبد الحفيظ كنية، مساهامات الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصاديةوعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013/2012، ص125.

[3] محمد طرشي، مرجع سبق ذكره، ص150.

يعتبر الأمن الصحي أحد أهم أركان الاستثمار في رأس المال المعرفي، ويعد من المؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة في الدول الحديثة. فهو يمثل مدخلا أساسيا لتعزيز القدرات التي تمتلكها الحكومات لتحقيق تحول من الرعاية الصحية كحق إلى الصحة كثقافة وسلوك يتحلى به المواطن.

المطلب الأول: التعريف بالأمن الصحي

إن مفهوم الأمن يشمل جوانب متعددة وشاملة في السياق الوطني والدولي، حيث يتنوع تطبيقه في مختلف المجالات. فالأمن الوطني أصبح يُنظر إليه كتمديد للأمن الدولي، وقد تغيرت طبيعة التهديدات الجديدة والمتجددة لتشمل جوانب عديدة من حياة الإنسان، سواء كان ذلك بالنظر إلى الأمن من الخطر أو الأمن الاقتصادي. تنوعت تعاريف الأمن بشكل عام، مما أدى إلى صراع بين الفقهاء حول المنظور التقليدي والحديث لهذا المصطلح، حيث ترى مدرسة ويلز أن الأمن يمثل في الأساس تحرير البشر، على عكس النهج التقليدي الواقعي الذي يركز على الدولة كمرجعية أساسية.

بالنسبة للمنظرين في المدرسة الويلزية، يتمحور المفهوم الأساسي للأمن حول البشرية بشكل عام، وليس حول الدولة كمرجعية رئيسية. يعتبر استخدام الدولة وسيلة لتحقيق الأمن البشري، وليس الغاية النهائية. وفي هذا السياق، أشار براون، أحد أبرز المنظرين في المدرسة الويلزية، إلى أن التركيز الشديد على الدولة فشل في إلقاء الضوء على العديد من التطورات الهامة التي تحدث داخل وخارج نطاق الدول القومية، مما يؤدي إلى تناقضات خطيرة في السياسة والمجتمع الدوليين[1].

وازدادت أهمية مفهوم الأمن الصحي بشكل كبير عندما تم تضمينه في "تقرير التنمية البشرية" الذي صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1994، حيث أصبح جزءًا لا يتجزأ من فكرة "الأمن الإنساني" الحديثة. ففي ذلك الوقت، تم مناقشة ضرورة توسيع مفهوم "الأمن" وتعميقه، ونقله من التركيز التقليدي الذي كان يركز على دور الدولة إلى فهم إنساني أشمل وأعمق

[1] الطيب البكوش، الترابط بين الأمن الانساني وحقوق الانسان، المجلة العربية لحقوق الانسان، العدد1، 2013، ص164.

يؤكد على أهمية "الناس". كما أكد التقرير في ذلك الوقت على أن وحدة التحليل الرئيسية لفهم "الأمن الإنساني" تكمن في "الناس" بدلاً من "الدولة"، وهذا يأتي في سياق ما يواجهه الأفراد من تحديات خطيرة بشكل متزايد. وتمت مناقشة تقرير العام 1994 أيضًا بشأن ضرورة توسيع مجال "الأمن الإنساني" ليشمل التهديدات والمخاطر المتنوعة، ومن بين هذه المجالات تأتي "الأمن الصحي"[1].

وفقًا لمنظور منظمة الصحة العالمية، يعتمد الأمن الصحي على النقاط التالية:

- ✓ توفير منظومة صحية شاملة وفعالة تغطي جميع الفئات السكانية، مما يزيد من فرص اكتشاف الأمراض وقدرتها على السيطرة والتصدي لها بشكل قوي.
- ✓ تتمتع الدول التي تمتلك منظومة صحية قوية بقدرة أفضل على التعامل مع الطلب المتزايد على الخدمات الصحية نتيجة للكوارث والطوارئ الصحية.
- ✓ تعمل التغطية الصحية الشاملة على بناء الثقة والاطمئنان لدى الجمهور، مما يعزز الامتثال للتدابير الصحية الموصى بها.
- ✓ تسعى الدول إلى تطوير قدراتها في المجال الطبي والصحي والاستعداد لمواجهة التحديات الصحية وتعزيز الأمن الصحي العام[2].

وبناءً على ذلك، ينبغي تطوير رؤية شاملة لمواجهة التحديات المتعلقة بانتشار الأمراض والأوبئة، مثل الكوارث الطبيعية والبيولوجية والكيميائية، وتفشي الأمراض المنقولة عبر الأغذية، وغيرها من حالات الطوارئ الصحية. يتطلب ذلك اتباع أساليب متعددة التخصصات وصياغة برامج فعالة لمواجهة هذه التحديات. وبالتالي، يتضمن مفهوم الأمن الصحي البحوث والابتكارات والأساليب والتحديات والمعضلات الأخلاقية التي تواجه الجهات العلمية والأمنية والصحية والتشريعية.

[1] باسم حسين، مفهوم الأمن في القرن الحادي والعشرين، مجلة بيت الحكمة، العدد 38، 2019، ص33.

[2] المنظمة العالمية للصحة، 6 أفريل 2020، تاريخ الاسترداد 29 أفريل 2024 على الموقع:
https://www.who.int/publications/10-year-review/health-security/ar

الفرع الأول: الأمن الصحي العالمي

يؤكد الخبراء في مجالات القانون الدولي والقانون الإنساني والعلاقات الدولية، بالإضافة إلى المتخصصين في مجال الصحة على الصعيد العالمي، على أهمية تنسيق الجهود الدولية وتعزيز التعاون لمواجهة التهديدات الصحية العالمية. يرى هؤلاء الخبراء أن من الضروري تحقيق التنسيق والتعاون من خلال مساعدة الدول ومراقبة الأوضاع والالتزام بالأطر واللوائح الدولية، بهدف دعم البنى التحتية والأنظمة الصحية في الدول الوطنية، خاصة تلك الدول التي تعاني من ضعف في الهياكل الصحية وغير قادرة على التحول من الرعاية العلاجية إلى الوقاية الصحية. ويعتبرون ذلك من خلال إرساء مبادئ الأمن الصحي العالمي، وهي:

- ✓ الحماية من الأوبئة والامراض المعدية وكل ما يهدد الصحة العامة للفرد.
- ✓ مواجهة التهديدات الصحية الجديدة والمكروبات الخطيرة والمعرضة للجائحة.
- ✓ الرفع من نسبة مقاومة الادوية والاستخدام المحتمل.
- ✓ طوارئ صحية مما يتيح استجابة أسرع وأكثر فاعلية.
- ✓ التنفيذ والالتزام باللوائح والتوجيه والتعاون في مجال البحث والتطوير في مجال الصحة وتطوير اللقاحات.
- ✓ قانون دولي صحي ملزم حول متطلبات محددة للنظم الصحية.
- ✓ التقليل من التكاليف الصحية عن طريق الوقاية والتشخيص المبكر والرعاية الصحية والضبط الصحي[1].

الفرع الثاني: الأمن الصحي الوطني

نرى من خلال الادبيات ان هذه المنظومة ترتكز على المقومات الأساسية التالية:

- البنية التحتية الصحية بمتطلبات صحية عصرية ومتطورة.
- إطار دستوري وتشريعي ضابط ومتكيف مع التهديدات الصحية المستجدة.
- فواعل صحية على قدر من الكفاءة على الصعيد البشري والمؤسساتي والجمعوي.

[1] Mostafavi, E. Health Security. (Epidemiology and Biostatistics41.DVM, Ed) Iran, Pasteur institurz.

- عقد اجتماعي صحي قائم على منظومة قيمية واعية وملتزمة ومقدرة لمكانة الصحة في حياة الفرد، واهمية اطارات الصحة في المجمع.
- البحث والتطوير والوقاية ونظم الطوارئ الصحية وفق منظومة تكنولوجية ومعلوماتية حديثة ومتطورة.

ووفقًا لتوصيات مؤشر الأمن الصحي العالمي لعام 2020، يجب على الحكومات الوطنية الالتزام باتخاذ إجراءات فعالة لمواجهة مخاطر الأمن الصحي، مع التركيز على الشفافية والقياس بانتظام. علاوة على ذلك، ينبغي على الحكومات تعزيز التنسيق، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز الروابط بين هيئات الأمن والسلطات الصحية العامة في البيئات غير الأمنة. يتطلب ذلك أيضًا إنشاء آليات تمويل جديدة لسد الفجوات في التأهب، مثل تأسيس صندوق متعدد الأطراف لتحسين قدرة المنظومة الصحية الوطنية على الامتثال لمعايير الأمن الصحي العالمي. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الدول إجراء تقييمات دورية في مجال الأمن الصحي، ونشر تقارير مراجعة بشكل سنوي على الأقل حول التهديدات البيولوجية، مع التركيز على جوانب التمويل والاستجابة لحالات الطوارئ[1].

المطلب الثاني: مؤشرات ومكونات الأمن الصحي

في ظل التحديات الصحية المتزايدة التي تواجهها المجتمعات العالمية، أصبح فهم مفهوم الأمن الصحي وتحديده أمرًا بالغ الأهمية. يعد الأمن الصحي مفتاحا أساسيا لضمان الاستقرار والتنمية المستدامة في المجتمعات، حيث يشير إلى الحالة التي يتمتع فيها الأفراد والمجتمعات بصحة جيدة دون تعرضها لتهديدات صحية خطيرة أو أزمات طبية. ومن أجل فهم أعمق لمفهوم الأمن الصحي وتقييمه بشكل شامل، يتعين النظر إلى مؤشراته ومكوناته بدقة.

الفرع الأول: مؤشرات الامن الصحي

[1] جابوري إسماعيل، نظرية الظروف الاستثنائية وظوابطها في القانون الدستوري الجزائري–دراسة مقارنة–، مجلة دفاتر السياسة والقانون، (14)، 2016، ص33.

يوجد العديد من المؤشرات التي يمكن بها قياس الأمن الصحي منها:

- معدل الوفيات والعمر المتوقع.
- القوى العاملة الصحية.
- التعاون في الرعاية الصحية بين الريف والحضر.
- معدل الإنفاق علي الصحة.

معدل الوفيات والعمر المتوقع يعدان من بين أبرز المؤشرات التي تستخدم لقياس مستوى الأمن الصحي في المجتمعات. يعكس معدل الوفيات عدد الوفيات لكل ألف شخص في السنة، مما يسمح بتقييم كفاءة الرعاية الصحية ومدى فعالية التدابير الوقائية ضد الأمراض. وفي حالة ارتفاع معدل الوفيات، يدل ذلك على تراجع مستوى الأمن الصحي في المجتمع. يتم حساب هذا المؤشر استنادًا إلى بيانات تسجيل الوفيات التي تقدمها الدول سنوياً إلى منظمة الصحة العالمية[1].

أما مؤشر العمر المتوقع، فيعكس عدد السنوات المتوقع أن يعيشها الشخص منذ ولادته وحتى وفاته، مع استمرار معدلات الوفاة الحالية. وبالتالي، فإن انخفاض العمر المتوقع يدل عادة على تدهور مستوى الأمن الصحي في البلدان. يظهر هذا المؤشر الفروقات الكبيرة في مستويات الصحة بين البلدان المتقدمة والنامية[2].

بشكل عام، يعتبر هذان المؤشران دليلاً مهماً على جودة الرعاية الصحية وفعالية الإجراءات الوقائية في الدول، وتبين الفجوات الصحية بين البلدان المختلفة.

مؤشر العمالة الصحية يُعتبر مؤشرًا حيويًا يُظهر الموارد المتاحة للنظام الصحي، وهو يوفر بيانات أساسية تُمكِّن الحكومات من اتخاذ القرارات المناسبة لتعزيز الأمن الصحي للسكان. ورغم عدم وجود معيار ثابت لتحديد كفاية القوى العاملة الصحية، إلا أن منظمة الصحة العالمية قد

[1] منظمة الصحة العالمية، التقرير الخاص بالصحة في العالم: المرأة والصحة، المكتب الاقليمي الشرق الأوسط، جنيف، مصر، 2014، ص35.

[2] تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، الطبعة العربية، القاهرة، مصر، 2009، ص151.

حددت أن الدول التي تفتقر إلى عدد يقل عن 23 عاملاً في مجال الرعاية الصحية (طبيب وممرض) لكل 10,000 نسمة لن تتمكن من تحقيق التغطية الكافية للرعاية الصحية الأولية[1].

أما بالنسبة للإنفاق على الصحة، فهو يشمل الاستثمار في المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات، بالإضافة إلى خطط التأمين الصحي وتنظيم الأسرة وخدمات الوقاية من الأمراض. يُحتسب هذا الإنفاق بالنسبة إما للإنفاق الحكومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي، وتختلف نسبة الإنفاق بين الدول باختلاف المناطق الجغرافية، حيث تتراوح حصة الحكومات في الإنفاق على الرعاية الصحية من 76% في أوروبا إلى 34% في جنوب شرق آسيا، ويُظهر الإنفاق الخاص الفجوة في الدول ذات الدخل المنخفض[2].

تتمثل بيانات البنية التحتية والأدوية الأساسية في العمليات التعدادية للسكان واستقصاءات القوى العاملة، حيث يُستخدم عدد الأسرة في المستشفيات للدلالة على مدى توفر خدمات العيادات، ويُقيَّم بالتالي مستوى توافر الأدوية الأساسية، والتي غالبًا ما تكون ضعيفة جدًا في البلدان النامية نظرًا لتقديمها بأسعار منخفضة أو مجانًا[3].

تُسهم البيانات المتعلقة بالتفاوت في الرعاية الصحية بين الريف والحضر، وبين الأغنياء والفقراء على المستوى العالمي في تحديد مستويات التفاوت الصحي غير العادل والفروقات التي يمكن تجنبها في الرعاية الصحية، والتي تعود غالبًا إلى عوامل اقتصادية واجتماعية وجغرافية.

الفرع الثاني: مكونات الامن الصحي

تعزيز الصحة يتضمن وضع السياسات الصحية العامة، وذلك من خلال فهم الاحتياجات الصحية وتطوير المهارات عبر البحوث والتدريب والتأهيل، بالإضافة إلى خلق بيئة داعمة عبر

[1] منظمة الصحة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص95.

[2] خطاب، مديحة محمود، أولويات الانفاق في مصر والدول العربية: تحديد أولويات الانفاق العام في مجال الصحة، كلية الطب، جامعة القاهرة، مصر، 2010، ص05.

[3] منظمة الصحة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 95.

إنشاء التشريعات الصحية. تعتبر الصحة أساسا للتنمية الاقتصادية، حيث يسهم الاستثمار في الصحة في تقليل العجز والفقر، وزيادة إنتاجية الفرد[1].

أ. الوقاية من الأمراض:

الوقاية من الأمراض تعد وسيلة لمراقبة واحتواء العوامل التي يمكن أن تتحول بسرعة إلى وباء وتؤثر على الناس، كما حدث في جائحة كوفيد-19 التي شكلت وباء عالميا، ويمكن تحقيق الوقاية من الأمراض عبر[2]:

✍ **رصد الأمراض المعدية:** عن طريق الكشف عن المبيدات والسموم والمنتجات المعدلة وراثيا، والأمراض التي تنتقل من الحيوان للإنسان (إنفلونزا الخنازير، الحمى القلاعية).

✍ **الوعي والتثقيف الصحي:** عن طريق نشر الوعي الصحي بالأمراض وطرق العدوى ومحاولة تطوير وسائل التثقيف الصحي وكيفية التواصل مع المجتمع.

ب. الرعاية الفعالة:

عندما يحدث المرض ويتعرض الشخص للاصابة، ينبغي أن يتمكن من الحصول على رعاية صحية فعّالة من حيث التكلفة والجودة، ويجب أن تكون هذه الرعاية متاحة للجميع بغض النظر عن قدرتهم المالية على دفع التكاليف[3].

هذا ويعتمد بناء الأمن الصحي علي المقومات التالية:

❖ **تمويل الصحة:** يجب توفير التمويل اللازم ورؤوس الأموال الكافية من أجل ضمان حصول الأفراد علي الخدمات الصحية وحمايتهم من الكوارث الصحية، وتوفير اللقاحات والأدوية والمستشفيات، وتدريب الكوادر الطبية.

---

[1] خطاب، مرجع سبق ذكره، ص 04.

[2] منظمة الصحة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص473.

[3] خطاب، مرجع سبق ذكره، ص07.

❖ **القوى العاملة الصحية:** حيث يجب أن تكون متوفرة بأعداد كبيرة ومتدربة وماهرة وفعالة. تقديم الخدمة بأن يتم تحسين البنية التحتية وأن تكون المدخلات الصحية فعالة وآمنة، ويتم الحفاظ علي الموارد وعدم إهدارها.

❖ **المعلومات الصحية:** ضمان إنتاج ونشر معلومات صحية بشكل موثوق فيه وفي الوقت المناسب، وتكون خالية من الشائعات والكذب.

❖ **التكنولوجيا الطبية:** بأن تكون المنتجات الطبية واللقاحات والأمصال على أحدث الأساليب التقنية، وذلك لضمان الجودة والفعالية وانخفاض التكاليف.

❖ **الإدارة والتنظيم:** حيث يتم وضع سياسات وخطط للقطاع الصحي مع التأكيد علي الرقابة الفعالة مع وضع أنظمة للغرامة والحوافز[1].

المطلب الثالث: تحديات الأمن الصحي وأطر تحقيقه

في عصر اليوم، تواجه البشرية تحديات صحية متعددة تهدد الأمن الصحي على المستوى العالمي. يعتبر الأمن الصحي من أهم الأولويات التي يجب التركيز عليها، حيث يؤثر على جودة حياة الأفراد واستقرار المجتمعات. يتطلب تحقيق الأمن الصحي التعاون والجهود المشتركة بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني لمواجهة التحديات الصحية المتنوعة[2].

نكتشف من خلال هذا المطلب التحديات التي تواجه الأمن الصحي وتحليل الإطارات اللازمة لتحقيقه، ومن خلال تحليل هذه التحديات، سنقدم إطارات واستراتيجيات مقترحة لتحقيق الأمن الصحي، بما في ذلك تعزيز التعاون الدولي وتطوير البنية التحتية الصحية، وتعزيز التثقيف الصحي وتعزيز الوعي بالأمراض. إن تحقيق الأمن الصحي يتطلب جهودا مستمرة ومتكاملة على المستوى الدولي والوطني والمجتمعي.

[1] عبد الرحمن محمد الطيب، تحليل مكونات الأمن الصحي في المجتمعات النامية، مجلة السلامة والصحة المهنية، المجلد 7، العدد 4، 2020، ص 321-335.

[2] لمياء عبد الوهاب العلي، العوامل المؤثرة في تحقيق الأمن الصحي: دراسة استقرائية في البلدان النامية، مجلة التنمية والصحة، المجلد 8، العدد 2، 2017، ص 145-158.

الفرع الأول: تحديات الأمن الصحي

تشير منظمة الصحة العالمية إلى أن تحقيق الأمن الصحي يتم من خلال سلسلة من الأنشطة الحيوية، سواء الوقائية أو العلاجية، التي تستهدف الحد من الأخطار التي تهدد الصحة العامة في جميع المناطق الجغرافية وعبر الحدود الدولية. وتتضمن هذه الأنشطة توفير المعدات الطبية، والخدمات الصحية، واللقاحات، والأدوية الأساسية، بالإضافة إلى وضع السياسات والخطط الوطنية للصحة العمومية، وذلك وفقًا للموارد المتاحة في قطاع الصحة[1].

إذا تعذر أو تأخر أو تدهور أيا من هذه الجوانب، التي تعد مقومات أساسية لتحقيق الأمن الصحي، بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى أكثر تعقيدا مثل الطوارئ والكوارث الإنسانية والنزاعات، فإن ذلك قد يؤدي إلى نشوء حالة "عدم الأمن الصحي". وقد أصدرت المنظمة وثيقة تحتوي على الأخطار المحتملة التي تهدد الأمن الصحي[2]، والتي تختلف من بلد لآخر بناء على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية، والمتمثلة في:

- تتمثل التحديات في الأمراض المستجدة التي يمكن أن تتحول إلى وباء، مثل الكوليرا، والتهاب السحايا، والإنفلونزا، ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية التي يُسببها فيروس كورونا المستجد. يمكن أن يؤدي انتشار هذه الأمراض إلى حدوث وباء أو جائحة تشكل تهديدًا للأمن الصحي العالمي، كما حدث في حالة جائحة كوفيد-19. وقد أحدثت هذه الجائحة حالة من الارتباك الدولي، ليس فقط فيما يتعلق بالتعامل معها واحتوائها في القطاع الصحي، ولكن أيضًا في تأثيرها على جميع المجالات والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية.
- ظهور الأمراض المنتقلة عبر الأغذية والمياه يشكل مصدر قلق في العديد من دول العالم، حيث تنتشر العديد من الأمراض الناجمة عن عوامل ميكروبية وطفيلية وحيوانية، بالإضافة إلى التلوث بالمواد الكيميائية والسموم.

---

[1] بوخرصة، ف ن، اختلال الأمن الصحي العالمي وتأثيره على الهجرة الدولية في ظل جائحة كوفيد 19، مجلة التراث، المجلد 11، العدد 1، 2021، ص128

[2] دياب صالح، الأمن الصحي والسياسات الصحية، دراسة حالة الأردن، مجلة الدراسات الامنية، المجلد 3، 2020، ص 85.

- الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والزلازل تشكل تهديدًا خطيرًا للصحة العامة، حيث يمكن أن تزيد من انتشار الأمراض المعدية نتيجة لتلف البنية التحتية وتلوث مصادر المياه، واضطراب جمع النفايات، وتدهور الظروف المعيشية. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي التغير المناخي إلى زيادة الآثار الصحية السلبية.
- الأزمات الدولية والطوارئ الإنسانية تتضمن الأحداث الناتجة عن الحوادث الكيميائية أو الإشعاعية أو النووية، بالإضافة إلى الإطلاق المتعمد لها، واستخدام الأسلحة الكيميائية في النزاعات المسلحة كما حدث في سوريا[1].
- الأزمات الاقتصادية تلعب دورا حاسما في تأثير الظروف الصحية، حيث يمكن أن يؤدي الفقر إلى تدهور الحالة الصحية، مع تعقيدات تتعلق بصعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية وقلة استخدام الفقراء لهذه الخدمات، إلى جانب انخفاض مشاركتهم في برامج التأمين الصحي. بحسب الدراسات في مجال اقتصاد الصحة، توضح العلاقة الوثيقة بين التنمية والصحة، حيث تزداد الجماعات صحةً كلما زادت ثروتها[2]، وأشارت لجنة الاقتصاد الكلي والصحة التابعة لمنظمة الصحة العالمية إلى أن البلدان تحقق مزيدا من الصحة كلما تحققت لديها المزيد من الثروة. وعلى الرغم من أن الدول ذات الموارد المالية المحدودة تجد صعوبة في تخصيص ميزانيات كافية لتلبية احتياجات الرعاية الصحية وتعزيز البنى التحتية الصحية، فإن التمويل الصحي يظل تحديًا في العديد من البلدان، بما في ذلك الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة، حيث تعتبر تكاليف الرعاية الصحية عبئا على الاقتصاد الوطني[3].
- هشاشة النظم الصحية تعني ضعف الأنظمة الإدارية والصحية، مما يتسبب في صعوبة الوصول إلى المرافق الصحية والحصول على الخدمات الصحية بشكل كافٍ من حيث الكم والنوعية. يعد هذا النقص في البنية التحتية الصحية والخدمات الطبية أمرا خطيرا يؤثر سلبا على

[1] منظمة الصحة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص05.

[2] بن جديد، بن قطية، الأمن الصحي في عالم بدون حدود: هواجس متنامية ومضامين متباينة، مجلة آفاق للعلوم ، المجلد 1، العدد 3، 2016، ص43.

[3] بوغانة عبد المهدي، ادارة الخدمات والمؤسسات الصحية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص138.

الصحة العامة ويشكل تهديدا للأمن الصحي في المجتمعات. ومن بين العوامل التي تسهم في هذه الهشاشة هو عدم وجود أنظمة المعلومات الصحية الفعالة والأنظمة الداعمة لها، مما يؤدي إلى ضعف القدرة على إدارة البيانات الصحية بشكل فعّال والاستفادة الكاملة منها في تحسين الخدمات الصحية واتخاذ القرارات السياسية ذات الصلة.

- معانات النظام الدولي من نقص في الأطر القانونية المنظمة لإدارة الأزمات الناجمة عن اختلال الأمن الصحي العالمي، وأظهرت جائحة كوفيد-19 بوضوح فجوة في هذا الجانب. ففي ظل تبني الدول لمنظور المصالح الذاتية، يفتقر النظام الدولي إلى آليات فعّالة للشراكة والتعاون الدولي لمواجهة تحديات الصحة العالمية[1].
- تفتقر التعليم والوعي المجتمعي بشكل كبير، حيث لا يعتبر تحقيق الأمن الصحي والحفاظ عليه مسؤولية حصرية للدول بل يتطلب تفاعل الأفراد أيضا. فالصحة تعتبر قضية مجتمعية تعتمد بشكل كبير على سلوكيات الأفراد وتوعيتهم. ولهذا السبب، فإن الرعاية الوقائية تكتسب أهمية كبيرة، إذ يعتبر الاستثمار فيها خطوة ضرورية لتحقيق تطور صحي فعال وملموس للفرد والمجتمع على حد سواء.

هذه التحديات تتطلب جهودا مستمرة ومتكاملة من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتعزيز النظام الصحي وتحسين الأمن الصحي في البلاد.

الفرع الثاني: أطر تحقيق الأمن الصحي

مع تزايد الوعي بأهمية الصحة العامة وضرورة تحقيق الأمن الصحي في المجتمعات، يتزايد الطلب على وضع أطر فعالة لتحقيق هذا الهدف الحيوي. إن تحقيق الأمن الصحي يعتبر تحديا متعدد الجوانب يتطلب جهودا مشتركة من الحكومات، والمؤسسات الصحية، والمجتمع المدني،

[1] بوكور منال، دور الجهود الدولية في مكافحة فيروس كورونا المستجد كوفيد 19، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 34، 2020، ص112.

والقطاع الخاص. تعتبر هذه الإطارات القائمة على المبادئ الأساسية لتعزيز الصحة وتوفير الرعاية الصحية الفعالة والشاملة.

وتوجد مجموعة من الإطارات التي تشكل أساسا لتحقيق الأمن الصحي على مستوى العالم والوطني. وقد وضعت منظمة الصحة العالمية هذه الإطارات في توثيقاتها، مؤكدة على أهمية الالتزام بها وتنفيذها نظرًا لأهميتها البالغة[1]. فقد أظهرت الخبرات السابقة أن غياب هذه الإطارات أو نقصها يمكن أن يؤثر سلبًا على الأمن الصحي، كما حدث في العديد من الدول حول العالم. فيما يلي نظرة على هذه الإطارات والمبادئ الأساسية التي تشكل أساسًا لتحقيق الأمن الصحي:

أ. على المستوى العالمي:

يعد الأمن الصحي أساسا أساسيا للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، حيث يؤثر بشكل مباشر على جودة حياة الأفراد والمجتمعات على الصعيدين الوطني والدولي.

إن إطار تحقيق الأمن الصحي على مستوى العالم يتطلب جهودا مشتركة ومتكاملة من قبل المجتمع الدولي، حيث يتعين التعاون بين الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الصحية والمجتمع المدني لتحقيق الأهداف المشتركة في مجال الصحة العامة، تتمثل هذه المبادئ الأساسية لتحقيق الأمن الصحي على مستوى العالم في[2]:

✍ يجب تنسيق الجهود الدولية والتعاون لمواجهة التحديات الصحية وتحقيق الأمن الصحي على الصعيد العالمي. يتضمن ذلك تقديم المساعدة والمراقبة والالتزام بالإطارات اللازمة لتعزيز البنية التحتية والأنظمة الصحية في الدول، خاصة تلك التي تعاني من ضعف البنية التحتية الصحية. يتمثل هذا التعاون في إطار اللوائح الصحية الدولية التي تم اعتمادها في عام 2005، والتي أصبحت تمثل إطارا قانونيا وتنظيميا مهما في مجال الأمن الصحي.

[1] عبد الله عبد الرحمن الحميد، التحديات الرئيسية في تحقيق الأمن الصحي: دراسة تحليلية، مجلة الصحة العامة، المجلد 14، العدد 4، 2020، ص 301-315.

[2] طيلب أحمد، الأمن الصحي في الظروف الاستثنائية بين تكريس الحق وصناعة الوعي، دفاتر البحوث العلمية، المجلد 2، العدد 2، 2020، ص64.

✍ تعزيز الدور المركزي لمنظمة الصحة العالمية في مكافحة الأوبئة والاستعداد لمواجهة التحديات الصحية العامة المستقبلية يتطلب تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. إن الإنجازات التي تحققها المنظمة في تعزيز الصحة وحمايتها تمثل قيمة كبيرة للمجتمع الدولي بأسره. ولهذا السبب، يتوجب على المجتمع الدولي إعادة النظر في الأسس التشريعية الحالية لتعزيز دور المنظمة في التصدي للتحديات الصحية.

✍ التركيز على تعزيز المشاركة في إدارة الأزمات الناجمة عن اختلال الأمن الصحي يعتبر أمرا ضروريا، حيث لا يمكن تحقيق استجابة فعّالة إلا من خلال مشاركة فعّالة وملموسة من المجتمعات المتأثرة والدول المتضررة في عمليات التطوير والتنفيذ والرصد. وعليه، ينبغي على الحكومات ضمان مشاركة الجماعات والأفراد في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ لأي استراتيجية للتصدي للأزمات، حيث تتطلب الاستجابة الفعالة تحديثا مستمرا وتكيفا مع التطورات على الأرض. وبالتالي، فإن المشاركة الدولية والمحلية ضرورية لبناء ملكية مشتركة للبرامج والسياسات ولبناء الثقة في قدرة التصدي للأزمات[1].

✍ وضع آليات للحماية من الأوبئة والأمراض المعدية وكل ما يهدد الصحة العامة والعمل الاستباقي لمواجهة التهديدات الصحية الخطيرة.

✍ تطوير البحوث الصحية والدوائية والرفع من نسبة مقاومة الأدوية وترشيد استخدامها.

✍ تنظيم الطوارئ الصحية بما يتيح استجابة أسرع وأكثر فاعلية.

✍ الالتزام باللوائح الصحية والتعاون في مجال البحوث الصحية وتطوير اللقاحات.

✍ سن قانون دولي صحي ملزم حول المتطلبات والمقومات الأساسية للنظم الصحية.

✍ الاهتمام بالوقاية والتشخيص المبكر والرعاية الصحية والضبط الصحي.

ب. على المستوى الوطني:

[1] زان مريم، الأمن الصحي كمكون من مكونات الأمن المجتمعي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12، العدد 02، 2023، ص199

مع استمرار التحديات الصحية التي تواجه العالم، يصبح تحقيق الأمن الصحي أمرا ذا أهمية بالغة، خاصة في السياق الجزائري. فمن الواضح أن توفير بيئة صحية آمنة ومستدامة يتطلب توافر إطار قوي وفعال للأمن الصحي. تتأثر الجزائر، كغيرها من الدول، بتحديات صحية متعددة تشمل الأمراض المعدية والأزمات الصحية العالمية، بالإضافة إلى التحديات الداخلية مثل ضعف البنية التحتية الصحية وقلة التوعية الصحية وغيرها.

وفي توصيات مؤشر الأمن الصحي العالمي لعام 2020، جاءت الدعوة للحكومات الوطنية بضرورة التزامها باتخاذ إجراءات فعالة لمعالجة مخاطر الأمن الصحي. يشمل ذلك التنسيق بين جميع الجهات المعنية لضمان توفير مقومات الأمن الصحي الوطني، وتتمثل الاجراءات في[1]:

- ✍ مراجعة السياسات الصحية واصلاحها نظرا لدورها الهام في تحقيق الأمن الصحي، فالنظم الصحية جيدة الأداء هي في الأساس نظم صحية وجدت في اطار سياسات صحية قوية، فرغم اختلاف النظم الصحية من دولة لأخرى الا انها تلتقي في أهدافها العامة المتمثلة أساسا في تحسين الحالة الصحية للسكان وحماية الأمن الصحي وصيانته.
- ✍ تعزيز البنية التحتية الصحية بمرافق صحية عصرية ومتطورة.
- ✍ وضع إطار تشريعي وتنظيمي ضابط ومتكيف مع التهديدات الصحية المستجدة.
- ✍ ضرورة توفر فواعل صحية على قدر من الكفاءة على الصعيد البشري والمؤسساتي.
- ✍ عقد اجتماعي صحي قائم على منظومة قيمية واعية وملتزمة ومقدرة لمكانة الصحة في المجتمع.
- ✍ البحث والتطوير والوقاية وتنظيم الطوارئ الصحية وفق منظومة تكنولوجية ومعلوماتية حديثة ومتطورة.
- ✍ زيادة الاتفاق على الصحة والبحوث العلمية الدوائية للحفاظ على حياة البشر، وإنشاء آليات تمويل جديدة لسد فجوات التأهب، مثل إنشاء صندوق متعدد الأطراف لمطابقة المعايير الصحية الوطنية بمعايير الأمن الصحي العالمي.

[1] طيلب أحمد، مرجع سبق ذكره، ص65.

✍ التنسيق القطاعي والاحتكام الى المقاييس العالمية في مجال رصد الأمراض المعدية عن طريق الاستعانة بالمعلومات من مصادر موثوقة وبنوك المعلومات التابعة لمنظمة الصحة العالمية[1].

[1] زان مريم، مرجع سبق ذكره، ص200.

خلاصة الفصل الثاني

تطرقنا من خلال هذا الفصل الى كل من الأمن الغذائي والأمن الصحي وعلاقتهما بالتنمية المستدامة في الجزائر، حيث اتضح انهما يجتمعان هذان في إطار مفهوم الأمن الغذائي المستدام. ويركز هذا المفهوم الشامل على ضمان توفير غذاء كاف وصحي للسكان الحاليين والأجيال القادمة، مع الحفاظ على استدامة النظم الغذائية والموارد الطبيعية.

ويهدف كل من الامن الغذائي والأمن الصحي المستدامان إلى تحقيق توازن بين الإنتاج الغذائي والتوزيع العادل والاستهلاك المستدام للحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية البيئة، كما يتم التركز على تقديم غذاء صحي ومتوازن لتعزيز التغذية والصحة العامة للسكان.

الخـاتـمـة

في ختام هذه الدراسة، نؤكد على أهمية فهم ودراسة مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر وتحديات الأمن الغذائي، حيث تظل هذه المواضيع ذات أهمية بالغة للقطاعين الزراعي والاقتصادي في البلاد. يجب على القرارات السياسية والاقتصادية أن تأخذ بعين الاعتبار تلك المؤشرات وتعمل على تطبيق السياسات التي تعزز التنمية المستدامة وتضمن الأمن الغذائي للمواطنين. تحقيق التنمية المستدامة يتطلب جهودا مستمرة ومتكاملة من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

تعتبر التنمية المستدامة وعلاقتها بالأمن الغذائي والصحي في الجزائر من المواضيع الهامة للنقاش والتحليل، حيث واجهت البلاد تحديات عديدة في هذه المجالات، مثل تغيرات المناخ وتقلبات الأسعار وتدهور التربة ونقص الموارد المائية والغذائية. تمتلك الحكومة الجزائرية رؤية متجددة لتحقيق أمنها الغذائي، حيث ركزت في السنوات الأخيرة على تعزيز الإنتاج الزراعي المحلي وتنويع مصادر الغذاء، واتخذت عدة إجراءات لزيادة الإنتاج الزراعي، بما في ذلك تطوير البنية التحتية الزراعية وتوفير الدعم والتمويل للمزارعين. لذلك، يعتبر تعزيز الإنتاج الزراعي المحلي وتنويع الاقتصاد الريفي وتحسين التكنولوجيا الزراعية أمورا حاسمة في تحقيق الأمن الغذائي.

كم تظهر هذه الدراسة بوضوح أن الأمن الغذائي والأمن الصحي يعتبران جزءًا أساسيًا من أولويات التنمية المستدامة، حيث يساهمان في تحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف، بما في ذلك توفير الغذاء الصحي والحد من مستويات الفقر والجوع، إضافة إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من أن الجزائر تسعى جاهدة لتحقيق هذه الأهداف من خلال تنفيذ خطط التنمية المستدامة، إلا أنها ما زالت تواجه تحديات عديدة .على الرغم من تحقيق بعض التقدم في مجالات الأمن الغذائي والأمن الصحي والتغذية، إلا أن هناك الكثير من العمل المطلوب لتحقيق الأهداف المستدامة بشكل كامل. لذا، يجب على الجزائر تكثيف جهودها واتخاذ إجراءات فعالة للتغلب على التحديات المتبقية وتحسين الأوضاع في هذين القطاعين الحيويين.

وعلى ضوء ذلك تم الوصول إلى العديد من النتائج وتقديم بعض التوصيات، ويمكن الإشارة إليها حسب الترتيب كما يلي:

أولا: نتائج الدراسة

بعد التطرق إلى مختلف عناصر هذه الدراسة، تم الخروج بمجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- انه يمكن أن يؤثر نمو السكان على الطلب على الغذاء وقدرة الدولة على تلبية احتياجات السكان بشكل كاف.
- تبين من خلال هذه الدراسة أن الاستدامة الغذائية تكون بتقييم قدرة الدولة على الحفاظ على إنتاج الغذاء على المدى الطويل من خلال ممارسات زراعية مستدامة وحماية الموارد الطبيعية.
- أن الأمن الغذائي هو قدرة الدولة على تأمين الغذاء للأفراد وتوفيره بالكميات اللازمة في أي وقت تضمن له معيشة صحية.
- التنمية المستدامة تهدف الى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها.
- تتحقق التنمية المستدامة من خلال الأمن الغذائي بتوفير الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية كافة لكافة أفراد المجتمع.
- في السنوات الأخيرة، حالت عدة تحديات دون تحقيق التنمية المستدامة والمتعلقة بالقضاء على جميع أشكال الجوع وانعدام الأمن الغذائي والصحي وسوء التغذية، مع تفشي وباء كورونا والتدابير المتخذة لاحتوائه.
- تحقيق الأمن الغذائي المستدام بالجزائر ممكن، إما بتحسين استخدام الأراضي الزراعية ووسائل الري ورفع كفاءتهما أو بزيادة مساحة الأراضي القابلة للزراعة، أو التحكم في العنصرين معا مع مراعاة البعد البيئي في ذلك.

ثانيا: أهم التوصيات والاقتراحات

بناءا على ما سبق استنتاجه، فإنه يمكن أن نقدم بعض التوصيات التي نعتقد أنها مفيدة، والتي تتمثل في:

❖ تعزيز التقنيات الزراعية المستدامة: يجب دعم استخدام التقنيات الزراعية المستدامة مثل الزراعة العضوية والزراعة بدون تربة والري المحسن.

❖ ينبغي دعم الأبحاث العلمية والتطور التكنولوجي مجالات التغذية والصحة.

❖ تعزيز الشراكة في مجالات الأمن الغذائي والأمن الصحي والتنمية المستدامة للوصول الى الأهداف المنشودة.

❖ ضمان السهر على تقديم الإمدادات الغذائية بشكل مستمر لجميع شرائح المجتمع دوت تمييز.

❖ تعزيز الشراكة بين كافة أطياف المجتمع بهدف دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال حشد وتبادل المعرفة والخبرة والتكنولوجيا والموارد المالية.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

I. باللغة العربية

أولا: الكتب

1. السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، رؤية الاسلامية، دار الجامعة الجديدة للنشر، جامعة الاسكندرية، مصر، 2000.

2. بوغانة عبد المهدي، ادارة الخدمات والمؤسسات الصحية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

3. خطاب، مديحة محمود، أولويات الانفاق في مصر والدول العربية: تحديد أولويات الانفاق العام في مجال الصحة، كلية الطب، جامعة القاهرة، مصر.

4. عبد الغفور إبراهيم أحمد، الأمن الغذائي: مفهومة وقياسه ومتطلباته، دار آمنة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2016.

5. قاسم، خالد مصطفى، ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007.

6. دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000م.

7. فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، الطبعة الأولى، مركز دراسات الجودة العربية، بيروت، لبنان، 2010.

8. محمد عبد الفتاح، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.

9. محمد رفيق أمين حمدان، الامن الغذائي، نظرية ونظام تطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1. حمداني، محي الدين، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008.

2. زيد المال صافية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي العام، رسالة دكتوراه في القانون الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولدي معمري، تيزي وزو، 2013.

3. فاطمة بكدي، إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد بيئة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2012.

4. محمد مفضي الخزاعلة، الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الاسلامي، دراسة حالة الأردن، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الاسلامي، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2002.

5. لطفي فهمي علي حمزاوي، علي عبد العزيز علي، ادارة الجودة والأمن الغذائي، مركز التعليم المفتوح، جامعة عين شمس، مصر، 2007.

6. فالحة قطاب، أثر برنامج التنمية الفلاحية في الحد من الفجوة الغذائية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2021/2020.

7. عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر، أطروحة ذكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة نتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007.

8. صابرة تقررات، تقرير واستشراق فجوة الغذائية للحبوب في الجزائر، دراسة اقتصادية قياسية لفترة 1970/2016، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2019/2018.

9. محمد طرشي، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حالة الصناعات الغذائية، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2004.

10. عبد الحفيظ كنية، مساهامات الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2012.

ثالثا: مقالات المجلات وبحوث الملتقيات

1. رانية ثابت الدروبي، واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد 24، 2008.

2. عطية الجبار، تجارب بعض الدول العربية في الأمن المائي لتحقيق الأمن الغذائي، مداخلة مقدمة إلى الملتقى السادس حول اشكالية الأمن الغذائي في العالم العربي، جامعة 20 أوت سكيكدة، أيام 15-16 نوفمبر، 2011.

3. حنان سفيان، دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الفذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائر، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 3، العدد 2، جامعة فرحات عباس سطيف، 2016.

4. هاجر خلالفة، الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات، جامعة باجي مختار عنابة، دفاتر المتوسط، 02، (1)، 2015.

5. لمياء عبد الوهاب العلي، العوامل المؤثرة في تحقيق الأمن الصحي: دراسة استقرائية في البلدان النامية، مجلة التنمية والصحة، المجلد 8، العدد 2، 2017.

6. بوخرصة، ف ن، اختلال الأمن الصحي العالي وتأثيره على الهجرة الدولية في ظل جائحة كوفيد 19، مجلة التراث، المجلد 11، العدد 1، 2021.

7. دياب صالح، الأمن الصحي والسياسات الصحية، دراسة حالة الأردن، مجلة الدراسات الامنية، المجلد 3، 2020.

8. بن جديد، بن قطية، الأمن الصحي في عالم بدون حدود: هواجس متنامية ومضامين متباينة، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 1، العدد 3، 2016.

9. الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر، الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 16، 2016م.

10. عبد الكريم صالح حمران، الأمن الغذائي، ورقة بحثية، المركز الوطني للمعلومات، اليمن، 2005.

11. الطيب البكوش، الترابط بين الأمن الانساني وحقوق الانسان، المجلة العربية لحقوق الانسان، العدد1، 2013.

12. باسم حسين، مفهوم الأمن في القرن الحادي والعشرين، مجلة بيت الحكمة، العدد 38، 2019.

13. زان مريم، الأمن الصحي كمكون من مكونات الأمن المجتمعي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12، العدد 02، 2023.

14. بوكور منال، دور الجهود الدولية في مكافحة فيروس كورونا المستجد كوفيد 19، حوليات جامعة الجزائر1، العدد 34، 2020.

15. عبد الله عبد الرحمن الحميد، التحديات الرئيسية في تحقيق الأمن الصحي: دراسة تحليلية، مجلة الصحة العامة، المجلد 14، العدد 4، 2020.

16. طيلب أحمد، الأمن الصحي في الظروف الاستثنائية بين تكريس الحق وصناعة الوعي، دفاتر البحوث العلمية، المجلد 2، العدد 2، 2020.

17. نهى الخطيب، اقتصاديات البيئة والتنمية، مركز دراسات واستشارات الإدارة، 2000.

18. جابوري إسماعيل، نظرية الظروف الاستثنائية وظوابطها في القانون الدستوري الجزائري– دراسة مقارنة–، مجلة دفاتر السياسة والقانون، (14)، 2016.

19. عبد الحميد مبروك الدسوقي، مفهوم التنمية الاستدامة وأهدافها، مجلة العربية للقياس والتقويم، العدد4، 2021.

20. زاوية رشيدة وآخرون، التنمية المستدامة في الجزائر، الواقع والتحديات، ملتقى دولي تحت عنوان: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية، 02،03 ديسمبر 2019.

21. عبد الرحمن محمد الطيب، تحليل مكونات الأمن الصحي في المجتمعات النامية، مجلة السلامة والصحة المهنية، المجلد 7، العدد 4، 2020.

رابعا: النصوص القانونية

1. تقرير التنمية البشرية، برنامج الأم المتحدة الانمائي، الطبعة العربية، القاهرة، مصر، 2009.

2. القانون 03-10 المؤرخ في 19-07-2003م المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر عدد 43، الصادرة بتاريخ 20-07-2003م

3. المنظمة العالمية للصحة، 6 أفريل 2020، تاريخ الاسترداد 29 أفريل 2024 على الموقع:

4. https://www.who.int/publications/10-year-review/health-security/ar

5. منظمة الصحة العالمية، التقرير الخاص بالصحة في العالم: المرأة والصحة، المكتب الاقليمي الشرق الأوسط، جنيف، مصر، 2014.

II. باللغة الأجنبية

1. FAO, An introduction to the basic concepts of food security, food security information for action Practicialguides, EC-FAO Food security programme 2008.

2. JEAN CHARLES LE VALEE, Achieving food security through food system resilienc: the case of Belize Carleton university, Canada, 2007.

3. SALLY ABBOTT, Food Security, Vulnerability, And recovery, Tufts University, Boston, United states, 2010.

4. Polly J. Ericksen, John S.I. Ingram, Diana M. Liverman, Food security and global environmental change: emerging challenges, Environmental Science & Policy, Volume 12, Issue 4, June 2009.

5. Mostafavi, E. Health Security. (Epidemiology and Biostatistics41.DVM, Ed) Iran, Pasteur instiurz

6. Nations Unis, projet de document finale du sommet des Nations Unis consacré à l'adoption du programme de développement pour l'après 2015, 2015, p 16, Site : www.un.org.

7. www.faostat.org.2024/03/07 ، بتاريخ

الـمـلـخــص

تستعرض هذه المذكرة مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر والتحديات المتعلقة بالأمن الغذائي والصحي، مشددة على أهمية تحقيق التوازن بين هذه الجوانب لضمان تنمية مستدامة تفيد الأجيال الحالية والمستقبلية. تتناول مؤشرات التنمية المستدامة التنمية الاقتصادية التي تشمل نمو الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الاقتصاد وتقليل الفقر، والتنمية الاجتماعية التي تتضمن تحسين التعليم والرعاية الصحية والحد من الفوارق الاجتماعية، والتنمية البيئية التي تركز على الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل التلوث وتعزيز التنوع البيولوجي. تواجه الجزائر تحديات في الأمن الغذائي والأمن الصحي، توضح المذكرة أن الأمن الغذائي والصحي يعزز التنمية المستدامة من خلال التغذية الجيدة وتكامل السياسات الغذائية والصحية وتعزيز الوعي بأهمية الأمن الغذائي والصحي.

كلمات مفتاحية: التنمية المستدامة، الامن الصحي، الامن الغذائي، الامن الغذائي المستدام.

Abstract:

This memorandum reviews indicators of sustainable development in Algeria and challenges related to food and health security, stressing the importance of achieving a balance between these aspects to ensure sustainable development that benefits current and future generations. Sustainable development indicators address economic development, which includes GDP growth, economic diversification, and poverty reduction, social development, which includes improving education and health care and reducing social disparities, and environmental development, which focuses on conserving natural resources, reducing pollution, and enhancing biodiversity. Algeria faces challenges in food and health security. The memorandum explains that food and health security promotes sustainable development through good nutrition, integration of food and health policies, and enhancing awareness of the importance of food and health security.